هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 3-7 ديسمبر 2017

HC119-C2-R119

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 39

5. الاستنتاج 48

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم: (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 3–7 ديسمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية؛ البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ الدبلوم العالي والماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ والبكالوريوس في الدراسات الإسلامية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (7) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم (11) لعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة

البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها الفكرية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د . نبذة عامة حول برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية

يطرح قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – كلية الآداب، جامعة البحرين في حرمها الرئيس في منطقة "الصخير" – المحافظة الجنوبية برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية، الذي طُرح لأول مرة في العام 1996، إلا أنه تم وقف الالتحاق به بين العامين 2003، و2007، ثم تم تعديله وإعادة طرحه مرة أخرى في العام 2008. ويقدم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية جنبًا إلى جنب مجموعة متنوعة من المقررات الدراسية التي تخدم مختلف كليات الجامعة. وفي وقت الزيارة الميدانية كان إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (35) طالبًا، ووصل إجمالي عدد خريجيه منذ بدء تقديمه إلى (48) خريجًا. ويسهم في تقديم البرنامج حاليًا (5) من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، ويساندهم (7) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى جامعة البحرين إطار أكاديمي موثق لطرح برامج أكاديمية جديدة، وتعديل البرامج القائمة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لدى برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية مجموعة من الأهداف التعليمية التي تتوافق مع رسالة قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وكذلك مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة. وأثناء المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن توصيف البرنامج قد تم مراجعته عدة مرات، وقد اطَّلعت اللجنة على التعديلات التي أُدخلت على توصيف البرنامج، والتي تضمنت نسخًا معدلة من الأهداف التعليمية للبرنامج فضلا عن الأهداف العامة للبرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة. كما تم ربط أهدافه التعليمية بمخرجات تعلمه المطلوبة، وكذلك بمخرجات التعلم المطلوبة للجامعة. علاوة على ذلك، فإن رسالة قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، والتي تتمثل في: "السعي لتحقيق التميز في التعليم والتعلم والبحث في المجالات المرتبطة باللغة الإنجليزية وآدابها"، و"تعزيز مستوى المشاركة في المجتمع المحلي والعالمي" من خلال تطوير المنظور العالمي، والوعي الثقافي، ومهارات التواصل بين الثقافات المتعددة، تتطابق مع رسالة المؤسسة لدعم "التعليم الرائد والتكنولوجيا والبحث؛ ليمتد تأثيرهم على المستوى الإقليمي". كما تبين خلال المقابلات، وأثناء الجولة التفقدية في الحرم الجامعي، أن رسالة البرنامج ورؤيته وأهدافه يتم إبلاغها إلى الجهات ذات العلاقة بشكل كاف. وتقدر لجنة المراجعة أن أهداف البرنامج منصوص عليها بوضوح، وأنها تتوافق مع رسالتي الجامعة والكلية، كما يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة بشكل كاف. بينما تلاحظ اللجنة أن أهداف البرنامج لا تتضمن إشارة واضحة للغرض العام من تقديمه، كما لا تشتمل على تحديد للوظيفة أو المهنة التي من الممكن أن يشغلها خريج البرنامج. ولذلك تنصح لجنة المراجعة الكلية بتعديل أهداف البرنامج وغاياته؛ بما يتوافق مع الوظائف المهنية المتوقعة للخريجين.

1.2 يشتمل المنهج الدراسي للبرنامج على إجمالي (36) ساعة معتمدة؛ موزعة على النحو التالي: (9) مقررات إجبارية (بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر)، و(9) ساعات معتمدة لرسالة الماجستير،

وهو ما تراه اللجنة متوافقًا مع برامج ماجستير الآداب المماثلة التي تُطرح على المستوى الإقليمي والدولي. وتوضح الخطة الدراسية للبرنامج أنه يتمُّ طرحُ المقررات الدراسية في تسلسل؛ مما يوفر تقدمًا أكاديميًّا ملائمًا، في حين تلاحظ اللجنة عدم اشتمال الخطة الدراسية على متطلبات سابقة للمقررات الدراسية. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، علمت اللجنة أنه يتم تشجيع الطلبة من قبل مرشديهم الأكاديميين على اتِّباع الخطة الدراسية للبرنامج، وعدم تحميل أنفسهم أكثر من (9) وحدات معتمدة لكل فصل دراسي، من إجمالي (12) وحدة معتمدة كحد أقصى للعبء الدراسي الذي يمكنهم تحمله في الفصل الدراسي الواحد؛ وذلك لضمان تحقيق تقدمٍ ملائمٍ، وعبء أكاديمي مناسب. وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتُهم على رضاهم عن البرنامج، كما أشاروا إلى أنَّ العبءَ الأكاديمي المكلفين به مناسبًا، غير أنهم أكدوا على إمكانية تحقيق استفادة أكبر من البرنامج إذا تم إضافة مقررات دراسية اختيارية، أو عنصر التعلم القائم على العمل. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن الخطة الدراسية للبرنامج تم تشكيلها بشكل يتيح تقدمًا أكاديميًّا ملائمًا وعبئًا دراسيًّا مناسبًا للطلبة. وتلاحظ اللجنة من خلال المقابلات، ومن خلال الاطلاع على الأدلة أنه ليس هناك ما يؤكد وجود توازن ملائم بين النظرية والتطبيق فيما يطرحه المنهج الدراسي، حيث إنَّ معظم المقررات الدراسية هي مقررات نظرية باستثناء مقرر: (ENGL 544)، وبعض العناصر في بعض المقررات الدراسية. وعلى الرغم من أن عنوان البرنامج هو: "دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية"، والهدف التعليمي رقم (1) للبرنامج ينص على "تمكين الطلبة من المراجعة النقدية للنظريات والبحث في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية.."، إلا أنه لا يوجد سوى مقرر دراسي واحد فقط يتعامل بشكل مباشر مع اللغويات التطبيقية وهو مقرر: (ENGL 544) "قضايا في اللغويات التطبيقية"، في حين أنَّ معظم ما تطرحه المقررات الدراسية الأخرى هو طرحٌ نظريٌّ وليس تطبيقيًّا، ومنها على سبيل المثال مقررات: (ENGL 541, ENGL 542, ENGL 545 ENGL 547, ENGL 548) ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على القائمين على البرنامج مراعاة تعزيز الجوانب العملية في المقررات الدراسية النظرية بما يتوافق مع أهداف البرنامج.

1.3 تحتوي توصيفات المقررات الدراسية المقدمة إلى اللجنة على المعلومات المطلوبة بشأن محتواها، ومخرجات تعلمها المطلوبة، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالموضوعات التي تُطرح أسبوعيًّا، وطرائق التعليم والتقييم المستخدمة. ومع ذلك، تلاحظ

اللجنة أنه في بعض المقررات، طريقة تشكيل الوثيقة الخاصة بتوصيف المقرر الدراسي لا تتبع دائمًا النموذج المحدد من قبل مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، حيث إنه يتمُّ ربطُ الموضوعات الأسبوعية، وكذلك طرائق التعليم والتقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في بعض المقررات بدلا من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وعلى الرغم من ذلك، تقر لجنة المراجعة أنَّ وثائق توصيف المقررات الدراسية التي تم الاطلاع عليها تحتوي على معلومات ذات صلة بأهدافها، وأن محتوى المقررات الدراسية يعد ملائمًا بشكل عام من حيث العمق والسعة، كما أنَّ هناك دليلاً على الاستفادة من نتائج الأبحاث، وتوزيع محتوى المقرر الدراسي على مدار الأسبوع بشكل مناسب. علاوة على ذلك، تخضع مقررات البرنامج لمقايسة مرجعية غير رسمية إزاء برامج مماثلة في جامعات إقليمية ودولية. ولذا، تقدر لجنة المراجعة أن محتوى المقررات ملائم بشكل عام من حيث العمق والسعة وأن هناك دليل على الإستفادة من نتائج الأبحاث. ولكن تلاحظ اللجنة أنه في بعض الحالات، لا تعكس توصيفات المقررات الدراسية أحدث المستجدات التي أُدخلت على توصيف البرنامج (كما سيلي تفصيله في الفقرتين: 1.4، 1.5)، حيث إنَّ المراجع، والكتب الدراسية في عدد من المقررات تحتاج إلى تحديث، مثل في مقرر: (ENGL 540)، حيث نُشر الكتاب الدراسي في العام 2005، وفي مقرري: (ENGL 541) و(ENGL 547)، حيث نُشِرَا في العام 2003، ومقرر: (ENGL 545) الذي نُشِرَ في العام 1998. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل توصيفات المقررات الدراسية؛ وفقًا للنموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، والتأكد من دقة المعلومات الواردة بها وحداثتها، وأنَّ المراجع، والكتب الدراسية التي تم تحديدها ذات طبعاتٍ حديثةٍ.

1.4 لدى برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية (5) مخرجات تعلم؛ تم مراجعتُها وتعديلُها حديثًا. وتقر لجنة المراجعة أن هذه المخرجات ملائمة لنوعية الدرجة العلمية الممنوحة ومستواها، كما أنها ترتبط ارتباطًا ملائمًا بالمخرجات التعليمية للبرنامج، والتي بدورها ترتبط برسالة كل من القسم والمؤسسة، كما أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مُصاغة بطريقةٍ محددةٍ وقابلة للقياس، وهي تغطي العناصر المتوقع تحقيقُها من المعرفة، والمهارات الخاصة، ومهارات التفكير النقدي، فضلا عن المهارات العامة والقابلة للنقل. ومع ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن كلًّا من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية المدرجة في تقرير التقييم الذاتي، وفي الدليل الإرشادي للمقرر الدراسي (2018/2017) تختلف عن تلك المخرجات والأهداف المقدمة ضمن

التعديلات الحديثة، كما أنه لم يتم صياغتُها وَفْقًا لمعايير صياغة مخرجات التعلم، أو بطريقةٍ قابلة للقياس، كما أن عددها في تقرير التقييم الذاتي (8) مخرجات وهو ما يختلف عما ورد في الأدلة المقدمة. ومن ثم، توصلت لجنة المراجعة إلى أن التعديلات الحديثة في الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له قد تم تقديمها مؤخرًا، وأنه لم يتم اعتمادُها سابقًا في البرنامج ومقرراته الدراسية. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تحديث جميع الجوانب المرتبطة بالبرنامج؛ لتعكس النسخة المعدلة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتأكد من استيفائها لأهدافه وغاياته.

1.5 تتضمن وثيقة توصيفات المقررات الدراسية، مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وهي ملائمة لمستوى المقرر الدراسي ومحتواه. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية قد تم صياغتها وفقًا لتصنيف Bloom's Taxonomy، وأنَّ المقررات الدراسية، ومخرجات تعلمها المطلوبة قد تم ربطها بالإطار الوطني للمؤهلات. وقد فحصت اللجنة عينة من ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أنه في حين يوجدُ عددٌ من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ملائمٌ للمقررات، ولمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فإن بعض تلك المخرجات لا يمكن قياسُهُ مثل المخرج (4) في المقرر الدراسي: (545 ENGL) "أن يكون لديهم وعي..."، فضلا عن كلمة "جيد" الواردة في المخرج (2)، والتي يمكن استبدالها بكلمةٍ أفضلَ تُسهلُ من قياس هذا المخرج، كما أن الفعل "يوضح" قد ذُكر (5) مرات في مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر: (540 ENGL)، وترى اللجنة أن هناك حاجة لاستخدام أفعال أكثر ملائمةً وتنوعًا، حتى يمكن قياس مدى تحقق المهارات على مستوى المقررات الدراسية. فضلا عن ذلك، فإنه لم يتم إعادة تحديث عملية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتعكس ما تم تعديله حديثًا من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (5 مخرجات). كما لاحظت اللجنة تباينًا في طريقة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في مجموعة مختلفة من المقررات. فعلى سبيل المثال، فإن مقرر :(543 ENGL) ترتبط مخرجاته بجميع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما أن مقرر: (545 ENGL) ترتبط مخرجاته بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج كمجموعة واحدة، وليس بكل مخرج على حدة، كما أنَّ محتوى بعض المقررات الدراسية يتمُّ ربطه بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلًا من ربطه بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وكذلك تقييم المقررات لا يتم

ربطه بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعدل من طريقة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من ربطها بطريقة مناسبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي تم تحديثها، وأن تتأكد من توحيد طريقة الربط بينهما في جميع المقررات الدراسية.

1.6 لدى جامعة البحرين سياسة خاصة بالتعليم والتعلم؛ تتمحور حول الطالب، وتستند إلى الدمج بين طرائق التدريس التقليدية والتعلم الإلكتروني، إلا أنه لا توجد سياسة مماثلة على مستوى الكلية والقسم، وهو ما تم التأكد منه خلال المقابلات. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبنى البرنامج إستراتيجية للتدريس تستند إلى (4) مبادئ؛ تغطي: مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، التعليم التفاعلي، مهارات التعلم المستمر مدى الحياة، والتعليم الانعكاسي. وفي معظم توصيفات المقررات الدراسية يتم تحديد طرائق التعليم المستخدمة، والتي تضم: المحاضرات، والعروض التوضيحية، والتعلم القائم على التساؤل، والتعلم القائم على حل المشكلات، والتعلم القائم على دراسة الحالة، والتعلم القائم على المناقشة الجماعية على مستوى القاعة الدراسية، أو المناقشات الجماعية المتفرقة داخل القاعة. علاوة على ذلك، فإنَّ معظم توصيفات المقررات الدراسية تحتوي على عدد من المواقع الإلكترونية المخصصة للطلبة؛ لطلب الاستشارة، كما يتاح للطلبة الوصول إلى المكتبة الإلكترونية على الإنترنت. وعلى الرغم من ذلك، يوجد تكرار في استخدام طرائق التدريس نفسها لأكثر من مرة على مدار الأسبوع الواحد، كما في مقرر: (ENGL 543). وتنصح لجنة المراجعة الكلية بالتنويع في استخدام هذه الطرائق؛ لتعكس التقدم الفعلي عبر موضوعات المقرر الدراسي. فضلا عن ذلك، فإنه في العديد من المقررات الدراسية التي اطَّلعت عليها اللجنة، لا يتم ربط طرائق التدريس بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ولكن يتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبين من المقابلات – بشكل عام – ان أعضاء هيئة التدريس ينوعون فعليًا في استخدام طرائق التدريس، وأن الطلبة يشعرون بالرضا تجاه طرائق التدريس المعمول بها. وتقدر اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس – بشكل عام – يستخدمون مجموعة متنوعة من طرائق التدريس ذات الصلة بأهداف المقررات الدراسية ومستواها، كما أنها ملائمة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وبينما تشجع إستراتيجيةُ التعليم والتعلم الخاصة بجامعة البحرين على استخدام منصات التعلم الإلكتروني المتاحة في الجامعة، فإن الأدلة المقدمة تشير إلى أن التعلم الإلكتروني لا يستخدم بشكل فعال في تقديم المقررات الدراسية للبرنامج. فضلا عن عدم

وجود أدلة تشير إلى الاستفادة من نتائج الأبحاث الحالية في اختيار طرائق التدريس أو تطويرها. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتنفيذ خطة لضمان الاستخدام المناسب والفعال للتعلم الإلكتروني في تقديم المقررات الدراسية.

1.7 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج على "لوائح الجامعة الخاصة بالدراسة والامتحانات"، بالإضافة إلى "الأدلة الإرشادية الخاصة بالتقييم والتدقيق"، والتي تحتوي على سياسة ملائمة للتقييم، حيث تشير هذه السياسة إلى أن تقييم الطالب ينبغي أن يتم من خلال تقييم مدى تحقيقه لمخرجات التعلم. كما تنص على أن (40%) من الدرجات ينبغي أن تخصص للامتحان النهائي أو المشروع، في حين توزع الدرجات المتبقية على أعمال المقرر الدراسي على حسب طبيعته. بالإضافة إلى "لوائح الدراسات العليا" التي تغطي تقييمات مقررات الدراسات العليا، والرسائل العلمية، وتنصُّ على أنه: للحصول على درجة الماجستير، ينبغي على الطالب إتمام جميع ساعات البرنامج بنجاح، والحصول على معدل تراكمي لا يقل عن (3.0) من (4.0)، وقبول رسالة الماجستير أو المشروع الذي يقدمه بتقدير: (B) أو أكثر. كما ينبغي على الطالب الحصول على تقدير: (B)؛ من أجل اجتياز المقرر الدراسي الخاص بالرسالة. علاوة على ذلك، توجد سياسات واضحة خاصة بالانتحال الأكاديمي وتقديم التظلمات، وعلى الرغم من وجود أدلة تشير إلى تطبيق سياسة التظلم، لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة تشير إلى تطبيق سياسة الانتحال الأكاديمي (كما سيلي ذكره في الفقرة: 3.3). وخلال المقابلات، فقد أعرب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن رضاهم تجاه نشر سياسات التقييم، حيث يتم نشرها من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، وعلى منصة Blackboard، وفي الكتيب الإرشادي للطلبة. كما تبين من خلال المقابلات أنَّ الطلبةَ يطلعون على هذه الإجراءات من خلال اليوم التعريفي، وأنَّ المفردات الدراسية الخاصة بالمقرر تحتوي على جزء خاص بشرح إجراءات التقييم، وتضم توصيفات المقررات الدراسية طرائق التقييم، وتقسيم الدرجات. ويتبين من المقابلات والأدلة أن الإجراءات الخاصة بكل من التقييمات التكوينية والتجميعية يتم استخدامها في جميع المقررات الدراسية، وأن الطلبة يمكنهم الحصول على التغذية الراجعة من أساتذتهم أثناء الساعات المكتبية. وفي حين توجد لدى الجامعة سياسة لتدقيق التقييمات، إلا أن هذه السياسة لا تطبق بشكل مناسب في مقررات البرنامج (كما سيأتي في الفقرتين: 3.5 و3.6). بينما توجد سياسةٌ وإجراءٌ مفعلان؛ لتقييم الرسالة. وقد أعرب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم عن درايتهم الجيدة بجميع السياسات ذات العلاقة. وتقدر لجنة المراجعة أنه لدى الجامعة سياسة واضحة

للتقييمات، وهي بشكل عام مناسبة لنوع البرنامج ومستواه، حيث تشتمل على عمليات التقييم التكويني والتجميعي، وتقدم حكمًا بشأن التغذية الراجعة وتظلمات الطلبة، كما يتم إبلاغها لجميع الجهات ذات العلاقة.

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج محددة تحديدًا واضحًا، ومتوافقة مع ما تقره رسالتا الجامعة والكلية، كما يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة بشكل كاف.
- الخطة الدراسية للبرنامج منظمة بطريقة تسمح بتزويد الطلبة بعبء عمل مناسب، وتحقيق التقدم الأكاديمي.
- لدى المقررات الدراسية للبرنامج عمقٌ وسعةٌ ملائمان لمستوى البرنامج، ويوجد دليل يشير إلى الاستفادة من نتائج الأبحاث الحالية في المقررات.
- أعضاء هيئة التدريس يستخدمون – بشكل عام – مجموعة متنوعة من طرائق التدريس ذات العلاقة بأهداف المقررات الدراسية ومستواها، كما أنها ملائمة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- لدى الجامعة سياسة واضحة للتقييمات، وهي بشكل عام مناسبة لنوع البرنامج ومستواه، حيث تشتمل على عمليات التقييم التكويني والتجميعي، وتقدم حكمًا بشأن التغذية الراجعة وتظلمات الطلبة، كما يتم إبلاغها لجميع الجهات ذات العلاقة.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه الكلية القيام بما يلي:

- مراعاة تعزيز المقررات الدراسية بجوانب عملية بما يتوافق مع أهداف البرنامج.
- تعديل توصيفات المقررات الدراسية؛ للتأكد من اتباعها النموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، والتأكد من دقة المعلومات الواردة بها وحداثتها، وحداثة المراجع، والكتب الدراسية المخصصة للمقررات.
- تحديث جميع الجوانب الواردة في وثيقة البرنامج؛ لتعكس النسخة المعدلة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وللتأكد من استيفائها أهدافه وغاياته.

- تعديل طريقة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان ربطها بطريقة مناسبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي تم تحديثها، والتأكد من أن طريقة الربط بينهما موحدة في جميع المقررات الدراسية.
- وضع وتنفيذ خطة لضمان الاستخدام المناسب والفعال للتعلم الإلكتروني في تقديم المقررات الدراسية للبرنامج.

1.10الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 توجد سياسة قبول واضحة لدى البرنامج، كما أن متطلبات القبول ملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، وتوازي ما لدى الجامعات الأخرى المماثلة، ويتم الإعلان عنها على موقع جامعة البحرين الإلكتروني، وفي وثيقة "لائحة الدراسات العليا". وعلى المستوى المؤسسي، تنص . "لائحة الدراسات العليا" على أن "متطلبات القبول تشترط أن يكون المتقدم حاصلا على مؤهل البكالوريوس من جامعة البحرين، أو من أي جامعة أخرى معتمدة من قبل الأقسام المعنية، بمعدل تراكمي لا يقل عن (2.67) من (4.0)، أو حاصلا على أحد دبلومات الدراسات العليا بمعدل تراكمي لا يقل عن (3.00) من (4.0)". كما توجد أيضا متطلبات للقبول خاصة بالبرنامج، وتشمل الاختبارات الدولية مثل (TOEFL، IELTS)، حيث يشترط حصول الطلبة على مجموع درجات (550) في امتحان الـ (TOEFL)، أو حصولهم على (6) درجات في كل فئة من فئات امتحان (IELTS). كما يطلب منهم كذلك اجتياز المقابلة الشخصية، والاختبار التحريري، وتقديم اقتراحين لموضوع الرسالة. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسة واضحة للقبول على مستوى البرنامج والجامعة، وأنها ملائمة لمتطلبات البرنامج، ومتاحة بشكل معلن للجهات ذات العلاقة. بينما لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة تشير إلى أن سياسة القبول قد خضعت لمقايسة مرجعية، أو تم مراجعتها بصفة دورية؛ للتأكد من فاعليتها. وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على إجراء مقايسة مرجعية لسياسة القبول إزاء البرامج المماثلة على المستوى الإقليمي والدولي، وأن تراجع سياسة القبول وتعدلها وفقًا لمستوى أداء الطلبة، والتغذية الراجعة التي يقدموها (انظر الفقرة: 3.2).

2.2 يقبل البرنامجُ الطلبةَ وفقًا لمتطلبات القبول الخاصة بالمؤسسة، والمتطلبات المحددة للبرنامج – والمنصوص عليها في الفقرة: 2.1 أعلاه– وبشكل عام، فإن معظم الطلبة المقبولين في البرنامج من الإناث، حيث يشكلن نسبة (80%)، وأنَّ (78%) من الطلبة يحملون الجنسية البحرينية، وقد ظلت هذه النسب ثابتة على مدار الثلاث سنوات الماضية، ولكن الدفعة الأخيرة منهم كان عددها أقل. ووفقًا للبيانات الأولية المقدمة، فإن الخلفية الأكاديمية للطلبة تلبي معايير القبول الأساسية؛

مما يدل على أن معايير القبول مطبقة بصورة صارمة. بينما تلاحظ اللجنة وجود معدلات كبيرة لانسحاب الطلبة أو فصلهم من البرنامج، فضلا عن انخفاض المعدلات التراكمية لدرجاتهم، والتي تقل عن متطلبات التخرج – وهو الحصول على (3.0) من (4.0)–؛ والتي قد تشير إلى أن الملفات الشخصية للطلبة المقبولين غير متوافقة مع أهداف البرنامج، أو أن هناك عناصر أخرى ينبغي على القسم التحقيق منها، ومع ذلك فقد لاحظت اللجنة أن الطلبة الذين اجتازوا البرنامج حصلوا على درجات عالية. كما وجدت اللجنة عدم وجود آليات واضحة مطبقة للتحقيق في أسباب التقدم الأكاديمي غير الملائم لطلبة البرنامج بالنسبة إلى ملفاتهم الشخصية. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التحقيق في أسباب انخفاض معدلات التقدم لدى طلبة البرنامج، واتخاذ تدابير استدراكية للطلبة الذين يجدون صعوبة في تقدمهم الأكاديمي؛ لضمان تحقيقهم مستوىً ملائمًا من التقدم الأكاديمي يتوافق مع أهداف البرنامج.

2.3 لدى برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج وفقًا للوائح الجامعة التنظيمية، حيث يضطلع رئيس القسم بإدارة البرنامج، كما يُنَصُّ على مسئولياته بوضوح في دليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة. كما أنه تتمُّ الموافقة على القرارات الخاصة بالبرنامج أولا من قبل لجنة الدراسات العليا التابعة للقسم، ثم ترفع إلى مجلس القسم للموافقة عليها، ومنه إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. كما توجد لجان تابعة للقسم تدخل في إدارة البرنامج، وهي اللجان المسئولة عن: الجداول الدراسية، والمنهج الدراسي، وضمان الجودة، والدراسات العليا، والتعيين، والبحث العلمي، والترقيات، وعقد المؤتمرات. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تأكدت اللجنة أن الهيكل التنظيمي لإدارة البرنامج يعد واضحًا وملائمًا لاحتياجات البرنامج، كما ييسر من التواصل الفعال وعملية صنع واتخاذ القرار. وترى اللجنة – مع التقدير – أن للهيكل التنظيمي للبرنامج خطوطًا واضحةً لإصدار التقارير الخاصة بإدارة البرنامج.

2.4 في وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يساهمون في تدريس المقررات ويعملون بدوام كامل (5) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، منهم (4) متخصصون في اللغويات العامة/ النظرية، وأستاذ مشارك واحد متخصصٌ في الترجمة، التي لا تندرج ضمن التخصصات التي تدرس كجزءٍ من البرنامج. وتلاحظ اللجنة أن هذه التخصصات تعكس حقيقة أن البرنامج لا يُدَرَّسُ

من قبل أساتذة متخصصين في المجالات التطبيقية حسب ما يشير إليه عنوان البرنامج. كما يشير العبء الأكاديمي الذي يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس إلى بعض الحالات التي يُكَلَّفُ فيها أعضاءُ هيئة التدريس بتدريس مقررات لا ترتبط بشكل مباشر بتخصصاتهم. وبناء على عدد الطلبة المسجلين في البرنامج (35 طالبًا)، فإن نسبة الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس هي 1:7. إلا أنَّ اللجنة ترى أن النسبة الفعلية على أرض الواقع قد تتجاوز ذلك، مع اعتبار أن أعضاء هيئة التدريس العاملين في القسم يشاركون أيضًا في تدريس برنامج البكالوريوس في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية، بالإضافة إلى المقررات الإضافية التي تقدم من قبل القسم لخدمة الأقسام الأخرى والكليات داخل الجامعة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الطلبة المُكَلَّفِ عضوُ هيئة التدريس بالتدريس لهم، والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى (260) طالبًا. وتلاحظ اللجنة – من خلال المقابلات والأدلة المقدمة – أن عبء العمل الأكاديمي المُكَلَّفَ به عضوُ هيئة التدريس هو التدريس، بالإضافة إلى أنشطة أخرى مثل البحث العلمي، وتقديم المشورة، والإشراف والعمل في اللجان. وعبء العمل التدريسي المطلوب أسبوعيًّا من حملة درجة الدكتوراه هو (12 ساعة معتمدة)، ومن حملة درجة الماجستير (15 ساعة معتمدة). غير أنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس يُدَرِّسون (6) مقررات من مقررات الدراسات العليا، بالإضافة إلى أحد مقررات البكالوريوس، ورسالتين من الرسائل العلمية؛ مما لا يتوافق مع سياسة جامعة البحرين. وقد أعرب بعض أعضاء هيئة التدريس عن ارتفاع عبء التدريس الخاص بهم، وما له من تأثير سلبي على ما يقومون به من أنشطة أخرى. كما تبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وكذلك من خلال سيرهم الذاتية – أن الغالبية العظمى منهم لم يقوموا بنشر أي أبحاث لهم منذ آخر أربع أو خمس سنوات مضت. وعلى الرغم من أن عمادة البحث العلمي تقدم حوافز للنشر العلمي (منح وحوافز مالية)، غير أن النتاج البحثي يتأثر سلبًا بارتفاع العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس. وتقدر لجنة المراجعة وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس؛ لتقديم برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية. وعلى الرغم من ذلك، فإن العبءَ الأكاديمي الفعلي لأعضاء هيئة التدريس يعد مرتفعًا جدًّا إذا ما قُورِنَ بالمعايير الدولية، وبالتالي فإنه يؤثر سلبًا على النتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس، ومشاركتهم في المجتمع، وكذلك على طرح البرنامج. ومن ثَمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تبحث عن طرائق للتقليل من عبء التدريس الذي يضطلع به أعضاء هيئة التدريس في البرنامج؛ مما يمكنهم من طرح البرنامج بكفاءة، ويوفر لهم الوقت اللازم لإجراء

الأبحاث والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، ولضمان أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتدريس المقررات الدراسية في مجال تخصصهم نفسه.

2.5 توجد سياسة وإجراءات لتعيين أعضاء هيئة التدريس منصوصٌ عليهما في اللوائح الأكاديمية والإدارية للجامعة، وأيضا في تقرير التقييم الذاتي. وتوجد لدى القسم لجنة مسئولة عن تعيين أعضاء هيئة التدريس، وهي ترسل توصياتها – بناءً على حاجة القسم – إلى مجلس القسم، ومنه إلى مجلس الكلية، ثم إلى إدارة الجامعة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة أن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس كان يتم عادة عند تجديد التعاقد معهم فقط، ولكن حاليًا أصبح يتم بشكل سنوي لجميع أعضاء هيئة التدريس من خلال نظام إلكتروني. ويضم التقييم الحالي لأعضاء هيئة التدريس، تقييم أدائهم من حيث مساهمتهم في تدريس البرنامج، والبحث العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع، وتطويرهم مهنيًا، كما يقوم رئيس القسم بتقييم جميع أعضاء هيئة التدريس. وفي نهاية كل فصل دراسي، يتم تقييمهم كذلك من قبل طلبتهم. وترى اللجنة أن الآليات المستخدمة في التقييم تتلاءم مع سياسة الجامعة، إلا أنه لا يوجد ربط واضح بين تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس واحتياجاتهم للتطوير المهني (انظر الفقرة: 4.9). وقد أكد أعضاء هيئة التدريس ومن خلال الأدلة المقدمة على التزامهم بتطبيق هذه السياسات، وترى اللجنة – مع التقدير – أن المعايير والإجراءات الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتقييم أدائهم تعد ملائمة، وأنها تطبق بشكل متسق. علاوة على ذلك، فإن معدل استبقائهم في الفترة من 2013–2017 كان (88%)، ويعود ذلك إلى المرتبات والحوافز الجيدة، ولكن لوحظ أنه في حين يتوفر دليل إرشادي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بدوام جزئي، إلا أنه لا توجد تهيئة رسمية لأعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا، وكذلك لا يوجد استطلاع رأي لأعضاء هيئة التدريس الذين هم على وشك مغادرة البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تتخذ مجموعة من الإجراءات المنهجية – بصفة رسمية – من أجل تهيئة الأعضاء الجدد، وإجراء استطلاعات لأعضاء هيئة التدريس قبل مغادرتهم البرنامج. ووفقا "للائحة الترقية الأكاديمية" الخاصة بجامعة البحرين، فإن معايير الترقية تشمل: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتم الترقيات باتباع إجراءات واضحة ومعروفة من قبل أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين تم مقابلتهم أن بعضهم عمل لسنوات طويلة دون أن يتقدم بطلب للترقية. كما أنه خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، لاحظت اللجنة وجود عوائق تحول دون تقدم أعضاء هيئة التدريس للترقية، ومن

هذه العوائق العبء الأكاديمي المرتفع الذي يؤثر سلبًا على نتاجهم البحثي. ومن ثم، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من توفير بيئة أكاديمية تدعم أعضاء هيئة التدريس في التقدم للترقية، وذلك بالتوافق مع سياسة الجامعة، وأهداف البرنامج (انظر الفقرة: 2.4).

2.6 يشير تقرير التقييم الذاتي أنه لدى جامعة البحرين نظامٌ لإدارة المعلومات يشمل: التسجيل، والإرشاد الأكاديمي، والجداول، وتسجيل الطلبة، والموارد البشرية، واستطلاعات الرأي. كما يمكن لرئيس القسم استخدام هذا النظام في اتخاذ القرارات بشأن تنظيم الجداول الدراسية "بناء على أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج"، وإجراء تقييم لأداء الموظفين، والدخول إلى ملفات الطلبة الشخصية، وملفات أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين، فضلًا عن اعتماد الدرجات التي تُرْفَعُ إليه من قِبَلِ أعضاء هيئة التدريس. ويُسَهِّلُ هذا النظام من عملية متابعة الطلبة، وتقديم الإرشاد الأكاديمي لهم. كما يمكن للطلبة – من خلاله – التسجيل في المقررات أو تأجيلها، وأيضا دفع الرسوم الدراسية عبر الإنترنت. وأكدت المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن العناصر المتاحة من نظام إدارة المعلومات لديها إمكانيات مناسبة يمكن الاسترشاد بها في عملية صنع القرارات التي تتخذ من قِبَلِ القسم، ورئيسه، والمستشارين، والموظفين، والطلبة. وتقدر اللجنة إتاحة استخدام عناصر نظام إدارة المعلومات وإمكانياته في دعم البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه يمكن لنظام إدارة المعلومات تقديم المزيد من التقارير والإحصاءات عن الطلبة – من خلال نظام التسجيل – بشكل أكثر تفصيلا وتنظيمًا، حيث إنَّ الحصولَ على تلك المعلومات يمكن أنْ يعززَ من عملية صنع واتخاذ القرار في البرنامج (كما يتضح من تقرير التقييم الذاتي). وعليه، تنصح لجنةُ المراجعة الكليةَ أن تستفيد بشكل أكبر من نظام إدارة المعلومات؛ من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارةً بشأن البرنامج.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسة ومجموعة من الإجراءات لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وضمان دقة النتائج، حيث يقوم مركز تقنية المعلومات بتنفيذ هذه السياسات والإجراءات بطريقة صارمة، وتختصُّ عمادة القبول والتسجيل بالتعامل مع سجلات الطلبة. كما أنَّ هناك مستويات عدة من الصلاحيات الممنوحة للأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى تلك البيانات، وتطبق تلك الصلاحيات من خلال كلمات السر التي ينبغي على المستخدمين تغييرها بشكل منتظم. وتدعم جميع المعلومات من قِبَلِ مركز تقنية المعلومات، وَفْقًا لسياسة وإجراءات النسخ الاحتياطي

والاسترداد. وتحفظ النسخ الاحتياطية داخل الحرم الجامعي وخارجه. كما أن هناك نظامًا لتتبع جميع العمليات التي تسجل الموافقة على الدرجات أو على تغييرها، حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بإدخال الدرجات إلكترونيًّا، وإرسالها إلى رئيس القسم ليطلع على الدرجات ويبدي موافقته عليها. وأثناء الزيارة الميدانية، تأكدت اللجنة من أن هذه الإجراءات تطبق تطبيقًا متسقًا وفعالًا. وتقدر لجنة المراجعة أنَّه يتم تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة؛ لضمان أمن السجلات الإلكترونية ودقة النتائج.

2.8 وفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال الجولة التفقدية التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، يُوجدُ عددٌ من القاعات الدراسية مخصصةً لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، ومُجهزةً كلٌّ منها بجهاز لعرض البيانات متصلٍ بالإنترنت، فضلاً عن جهاز حاسب آلي وسبورة بيضاء. كما توجد أيضاً مختبرات مجهزة على نحو مناسب، ويخصص أحدها لضعاف البصر. فضلا عن وجود مختبر للقراءة، ومختبر للترجمة التفاعلية كذلك. وهناك أيضًا غرفة المصادر الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، والتي يتاح للطلبة الاستفادة منها. وكذلك تتوافر خدمة الـ (Wi-Fi) وخدمة البريد الإلكتروني، وهي متاحة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وكل عضو من أعضاء هيئة التدريس لديه مكتبٌ منفصلٌ، ومجهزٌ بشكل مناسب، حتى يمكنه مقابلة الطلبة فيه والتحدث معهم. وترى اللجنة أن المرافق المتاحة، والتي اطَّلعت عليها أثناء الزيارة الميدانية، مناسبة لاحتياجات البرنامج. إلا أنَّ أحد المختبرات يوجد به أجهزة حاسوب قديمة جدًّا، ومن ثمَّ فهي في حاجة إلى تجديد. علاوة على ذلك، فإنَّ المكتبة الرئيسة في الجامعة مجهزة بالمصادر المادية والمراجع التي تلبي احتياجات البرنامج، فضلاً عن وجود أماكن كثيرة بداخلها تخصص للمطالعة والمذاكرة. وعلى الرغم من ذلك، تنصح اللجنةُ الكليةَ أن توفر المزيد من الكتب الحديثة ذات الصلة بالبرنامج. وفي حين توجد غرف مخصصة للمطالعة والمذاكرة داخل المكتبة، حيث يمكن للطلبة الاجتماع فيها، والتحدث في شئونهم الأكاديمية، تقترح اللجنة تزويد غرفة أخرى تخصص لعقد الحلقات النقاشية لطلبة الدراسات العليا في القسم. كما توجد مكتبة رقمية تسمح بالوصول إلى 150,000 كتاب إلكتروني، ويمكن للطلبة الوصول إلى هذه المصادر سواء من داخل الحرم الجامعي أو خارجه. كما توجد لدى المكتبة مرافق مناسبة للطلبة، وتلبي المعايير الوطنية والدولية. وقد أشاد الطلبة بمرافق المكتبة، وبالمكتبة الرقمية التي يمكنهم الوصول إلى مصادرها من أي مكان. وتوجد لدى الجامعة قاعات واسعة، وصالات عرض ضخمة لتقديم المحاضرات التي تضم أعدادًا كبيرة من

الطلبة. علاوة على ذلك، يسمح لأعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم اللغة الإنجليزية وآدابها بالدخول إلى المرافق الخاصة بمركز التعلم الإلكتروني، ومركز البحرين للإعلام، ومركز " National Geographic Centre " لتعلم اللغة الإنجليزية. وأثناء المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يشعرون بالرضا عن المكتبة ومرافقها، وعن المختبرات المتاحة في البرنامج. وتنظر اللجنة – بعين التقدير – إلى توفير المرافق والمصادر المناسبة للبرنامج، بما تتضمنه من مكتبة مجهزة تجهيزًا جيدًا.

2.9 توجد إجراءات – على مستوى القسم، والكلية، والجامعة – لإصدار التقارير الخاصة بمتابعة استخدام عدد من الخدمات، ويحتفظ القسم بسجلٍّ؛ لتسجيل استخدام جميع أعضاء هيئة التدريس لمرافق التعلم الإلكتروني، كما يصدر مركز التعلم الإلكتروني تقارير لمتابعة استخدام المرافق تشير إلى الاستخدام المعتدل لمنصتي التعلم الإلكتروني (Blackboard و Moodle) من قِبَلِ أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت اللجنة أن برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية لا يستخدم منصتي التعلم الإلكتروني المتاحتين استخدامًا فعالًا، وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ أن تتأكد من أن مقررات البرنامج تستفيد بشكل أكبر من استخدام أنظمة إدارة التعلم المتوفرة، ومن الدعم المقدم من قِبَلِ مركز التعلم الإلكتروني (انظر الفقرة: 1.6). وتحتفظ المكتبة الرئيسة في الجامعة بسجل يضم احتياجاتها من المصادر، فضلاً عمَّا تم استعارته من قِبَلِ أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وأثناء الجولة التفقدية للجنة – خلال الزيارة الميدانية – لاحظت أن نظام الاستعارة المستخدم في متابعة معدل استعارة الطلبة من مختبرات القراءة هو نظام تقليدي، حيث يتم التسجيل فيه يدويًّا، كما أن الجداول الدراسية تعلق على أبواب قاعات المحاضرات والمختبرات المستخدمة. وتقر لجنة المراجعة بأنظمة التتبع المتاحة، والتي يمكنها إصدار تقارير مناسبة عن الاستخدام، وعلى الرغم من ذلك، لا توجد أدلة لإثبات أن المعلومات التي تقدمها تقارير التتبع يتمُّ الاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرارات. وعليه، توصي لجنة المراجعة الكليةَ أن تستفيد – بشكل أكبر – من المعلومات التي تحصل عليها من تقارير التتبع، وأن تسترشد بها في عملية صنع واتخاذ القرار داخل البرنامج.

2.10 خلال الزيارة الميدانية، لاحظت اللجنة تقديم دعم مناسب للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو أجهزة الحاسوب المتوفرة، أو الدعم البشري

المقدم مثل فنيي المختبرات، أو الموظفين المختصين في المكتبة. وتعقدُ المكتبة الرئيسة لقاءات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة عن كيفية الاستفادة من مرافقها، كما توجد في المكتبة قاعة محاضرات مخصصة لهذا الغرض. وكذلك توجد لدى المكتبة مرافق وموظفين لتقديم الدعم للطلبة؛ لأجل إنجاز مهامهم الأكاديمية. وقد أعرب الطلبة الذين تم مقابلتهم عن رضاهم تجاه الدعم المقدم لهم من قِبَلِ موظفي المكتبة. ويقدم مركز زين للتعلم الإلكتروني التدريبَ والاستشارةَ من خلال منصة الـ (Blackboard) التي تُستخدم لتزويد الطلبة بالمواد الدراسية مثل: مفردات المنهج الدراسي، والشرائح التعليمية، والاختبارات السابقة، والواجبات الدراسية، والدرجات. كما يتمُّ دعم مختبرات الحاسوب في القسم بأحد الفنيين المسئولين عن تشغيل الأجهزة وصيانتها. كما يوجد مختبر مجهز بشكل خاص للطلبة الضعاف البصر، ومختبرات ذكية لتعليم النطق وكيفية التخاطب، إضافة إلى وجود فنيين مؤهلين لتقديم الدعم داخل هذه المختبرات. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكد أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين تم مقابلتهم، توجد خدمات تقديم الاستشارات والتوجيه التي تركز على الاستشارات الخاصة بالوظائف، والروتين الدراسي، والمشكلات السلوكية. وتقدر لجنة المراجعة توفير المرافق التي تقدم الدعم الشامل للطلبة وتوجيههم، وهو ما يعدُّه الطلبة دعمًا قيمًا.

2.11 تنظم عمادة شئون الطلبة – سنويًّا – يومًا تعريفيًّا للطلبة الجدد، يتم خلاله تعريفهم بالبرامج الأكاديمية المطروحة في القسم، كما يتم تعريفهم أيضا بلوائح الجامعة، ومرافقها، والفعاليات والأنشطة الخاصة بهم. ويُوَزَّعُ عليهم الكتيب الإرشادي الذي يشتمل على وصف تفصيلي للمرافق المتاحة والإطار الشامل للوائح الأكاديمية في الجامعة. فضلا عن ذلك، تقوم كلية الآداب بإجراء يوم تعريفيٍّ آخر للطلبة الجدد؛ ليلتقوا خلاله بالعميد، ورؤساء الأقسام. ويقدم خلاله رئيس القسم توجيهًا بشأن القسم، ويقدم للطلبة دليلًا إرشاديًّا عن مقررات البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة قيام الكلية والجامعة بتنظيم يوم تعريفي؛ من أجل الطلبة المقبولين حديثًا في البرنامج، وتوزيعهم على المرشدين الأكاديميين. وقد أعرب الطلبة الذين تمت مقابلتهم عن رضاهم تجاه اليوم التعريفي، كما أشاروا إلى أن اليوم التعريفي لا يتم إعادته مرة أخرى؛ من أجل الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضوره، كما أنه لا يتم رصد حضور الطلبة. فضلا عن ذلك، فإن طلبة برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية نادرًا ما يحضرون اليوم التعريفي؛ وذلك نظرًا لدراستهم السابقة في جامعة البحرين، ودرايتهم بالمرافق المتاحة، وبالبرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة – من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه يتم توزيع استبيانات على مَنْ يحضرون اليوم التعريفي؛ لقياس مدى

فاعليته، ولكن لم تقدم أي أدلة تشير إلى استخدام نتائج هذه الاستبيانات في تحسين اليوم التعريفي. وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الجامعة بمتابعة حضور الطلبة الجدد لليوم التعريفي، والبحث عن سبل جديدة لإعادة تنظيم يوم تعريفي آخر؛ حتى يستفيد الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضوره، واستخدام نتائج الاستطلاعات حول مدى فاعليته؛ للاسترشاد بها في إدخال تحسينات عليه.

2.12 لدى جامعة البحرين سياسة للإرشاد الأكاديمي، حيث يخصص لكل طالب مرشد أكاديمي خاص به مسئول عن متابعة تقدمه الأكاديمي، وتقديم الدعم الأكاديمي اللازم له. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ أعضاء هيئة التدريس في البرنامج يعتمدون على نظام الإرشاد الأكاديمي الإلكتروني؛ لرصد وتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وهم الطلبة الحاصلون على معدل تراكمي أقل من (3.0)، أو مَنْ حصلوا في أكثر من مقررين دراسيين على تقدير: (B). كما يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة باللوائح الأكاديمية من خلال الكتيب الإرشادي للطلبة، أو من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة. وخلال الزيارة الميدانية، علمت اللجنة أنه بمجرد تحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي فإنه لا يسمح لهم بالتسجيل الإلكتروني في أي مقرر دون الرجوع لمرشديهم الأكاديميين، الذين يقدمون لهم النصيحة بشأن تنظيم جدولهم الدراسي، واختيار المقررات الملائمة لهم؛ من أجل التغلب على الصعوبات الأكاديمية التي تواجههم، وتجنبهم التعرض للفصل من البرنامج. بينما تشيرُ الأدلة المقدمة إلى أنَّ هناك عددًا كبيرًا من الطلبة الملتحقين بالبرنامج تقل معدلاتهم التراكمية عن (3.0)، وهو المعدل المطلوب كشرط للتخرج (انظر الفقرة: 2.2)، كما يتبيَّن من مقابلات الطلبة عدم وجود متابعة منتظمة، أو رصد لمستوى الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وكذلك لا توجد أدلة تشير إلى تلبية احتياجات الطلبة الذين يواجهون صعوبات في التعلم. وتقرُّ لجنة المراجعة بالإجراء الإلكتروني المتخذ؛ لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديم بعض التوجيهات لهم. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه من الضروري تحديد هؤلاء الطلبة قبل أن تصل معدلاتهم التراكمية إلى أقل من (3.0)؛ وذلك من أجل مساعدتهم في تجنب وضعهم تحت المراقبة الأكاديمية، أو تعرضهم للفصل من البرنامج. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية البحث عن طرائق جديدة؛ لتوفير المزيد من الإرشاد الأكاديمي الفعال للطلبة، والمبادرة بتقديم الإرشاد الأكاديمي للطلبة الذين هم على وشك التعرض لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لتحديد مستواهم الأكاديمي مسبقًا، ووضعهم تحت المتابعة المنتظمة؛ لضمان نجاحهم وتقدمهم أكاديميًّا.

2.13 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقدم الجامعة لطلبتها فرصًا متنوعة للتعلم غير الرسمي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة من الطلبة أنهم يشاركون في مجموعة من الأنشطة اللاصفية التي ينظمها القسم مثل: الحلقات النقاشية التي تساعدهم في تقديم مشروعاتهم الخاصة بالمقررات الدراسية، والمناقشات المفتوحة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والعروض التقديمية الخاصة بعرض النتائج التي توصلوا إليها في أبحاثهم، وتقديم تدريب لهم لمحو الأمية المعلوماتية، ومهرجان الدراما السنوية. بالإضافة إلى ذلك، تنظم عمادة شئون الطلبة – في بعض الأحيان – ندوات ومؤتمرات لجميع الطلبة. وينظم مركز زين للتعلم الإلكتروني مؤتمرًا سنويًّا يدعو إليه الطلبة ويشجعهم على الحضور. وقد أعرب الطلبة عن رضاهم تجاه فرص التعلم المقدمة لهم خارج المنهج الدراسي، وأكدوا على إتاحة المشاركة لهم في هذه الفرص. غير أن العائق الرئيس أمام الطلبة؛ لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الأنشطة المتاحة هو ارتباط الطلبة بوظائف وضيق الوقت المتاح لهم؛ لممارسة هذه الأنشطة. وتقدر لجنة المراجعة توفير الفرص لطلبة برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية؛ للمشاركة في الأنشطة اللاصفية؛ من أجل تعزيز خبرتهم التعليمية، وإثراء معارفهم.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- وجود سياسة قبول واضحة على مستوى الجامعة والبرنامج، وهي ملائمة لمتطلبات البرنامج ومتاحة بشكل عام لجميع الجهات ذات العلاقة.
- وجود هيكل تنظيمي واضح، وخطوط محددة تحديدًا جيدًا لإصدار التقارير، وإبلاغ المعلومات المتعلقة بإدارة البرنامج.
- المعايير والإجراءات المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتقييم أدائهم ملائمة وتطبق بطريقة متسقة.
- وجود نظام لإدارة المعلومات يضم عناصر متنوعة ذات إمكانيات لدعم البرنامج.
- وجود سياسات وإجراءات مطبقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات المتعلمين ودقة النتائج.
- وجود مصادر ومرافق مناسبة للبرنامج، وتضم مكتبة مجهزة تجهيزًا جيدًا.
- توفير دعم شامل من المرافق والتوجيهات التي يحتاجها الطلبة ويشعرون بقيمتها.
- وجود برنامج تعريفي للطلبة المقبولين حديثًا في البرنامج يعقد على مستوى الجامعة والكلية.

- توفر الكلية والجامعة لطلبة البرنامج العديد من الأنشطة اللاصفية؛ من أجل تعزيز خبرة التعلم لديهم، وإثراء معارفهم.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تدرس أسباب انخفاض معدلات التقدم لدى طلبة البرنامج، واتخاذ تدابير استدراكية للطلبة الذين يجدون صعوبة في تقدمهم الأكاديمي؛ لضمان تحقيقهم مستوى ملائمًا من التقدم الأكاديمي يتوافق مع أهداف البرنامج.
- تبحث عن طرائق للتقليل من عبء التدريس الذي يضطلع به أعضاء هيئة التدريس في البرنامج؛ مما يمكنهم من طرح البرنامج بكفاءة، ويوفر لهم الوقت اللازم لإجراء الأبحاث، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية؛ ولضمان أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتدريس المقررات الدراسية في مجال تخصصهم نفسه.
- تنفيذ إجراءات منهجية ورسمية؛ لتهيئة أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثا.
- تستفيد – بشكل أكبر – من المعلومات التي تحصل عليها من تقارير التتبع، وأن تسترشد بها في عملية صنع واتخاذ القرار داخل البرنامج
- تبحث عن طرائق جديدة لتقديم المزيد من الإرشاد الأكاديمي الفعال للطلبة، والمبادرة بتقديم الإرشاد الأكاديمي للطلبة الذين هم على وشك التعرض لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لتحديد مستواهم الأكاديمي مسبقًا، ووضعهم تحت المتابعة المنتظمة؛ لضمان نجاحهم وتقدمهم أكاديميًّا.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تلاحظ اللجنة أن مواصفات خريجي البرنامج منصوص عليها بوضوح ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة، كما يتم ربطها بالأهداف التعليمية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتشمل مخرجات التعلم المطوبة للجامعة مجموعة من العناصر هي: التواصل الفعال، والكفاءة التقنية، والتفكير النقدي، والمعارف والمهارات، ومحو الأمية المعلوماتية، والمسئولية والنزاهة، والتعلم مدى الحياة. وتقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين معروفة على مستوى الجامعة، وأن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بها، وهو ما أكدت عليه المقابلات. ومع ذلك، وكما ذُكر سابقاً في هذا التقرير، فإن المخرجات والأهداف التي تم تعديلها تختلف عن تلك الواردة في وثيقة البرنامج أو في تقرير التقييم الذاتي (انظر الفقرة: 1.4)، كما أن بعض الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة والمستخدمة في تقييم مواصفات الخريجين في حاجة إلى تعديل، فضلاً عن وجود حالات لم يتم فيها الربط بشكل صحيح بين الأهداف التعليمية الحالية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومخرجات التعلم المطلوبة للجامعة. فعلى سبيل المثال المخرج (3) من مخرجات تعلم البرنامج "إنتاج مراجعات نقدية أصلية للأعمال الدراسية عن طريق تحليلها، وتقييمها، ودمج المعلومات الموجودة في الأدب كأساس يستند إليه بناءُ المعارف والمفاهيم في مختلف المجالات"، يتم ربطه بالمخرج (5) من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة "المسئولية والنزاهة"، والمخرج (6) "التعلم مدى الحياة"، في حين أنه من الأفضل أن يتم ربطه بالمخرج (3) من مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة "التفكير النقدي والمعرفة والمهارات". كما لاحظت اللجنة أيضًا الجهود المبذولة من قبل البرنامج؛ لضمان صحة التقييمات الخاصة به، وذلك عن طريق استخدامه لاستمارات تقييم المقررات. وعلى الرغم من ذلك، لا توجد أدلة مباشرة تشير إلى أن تحقيق مواصفات الخريجين أو مخرجات البرنامج يتم قياسهما بشكل ملائم ومتسق، ويعزو ذلك إلى مشكلات المواءمة (المشار إليها سابقًا في هذه الفقرة)، فضلاً عن عدم فاعلية قياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات؛ نظراً لعدم صياغتها بطريقة واضحة وقابلة للقياس، إلى جانب ربط التقييمات بمخرجات تعلم البرنامج بدلاً من ربطها بمخرجات تعلم المقررات الدراسية (انظر الفقرتين: 1.3، و1.5).

وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على تطبيق نظام لضمان إدراج مواصفات الخريجين بشكل دقيق ضمن وثيقة البرنامج؛ من أجل التأكد من موثوقية التقييمات، وبالتالي التأكد من تحقيق مواصفات الخريجين (انظر الفقرتين: 3.3–3.6).

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة للمقايسة المرجعية، تم اعتمادها في العام 2015، والغرض منها هو "التأكد من أن أداء الجامعة يتطابق مع المعايير الوطنية والدولية". ولمحاذاة المعايير الأكاديمية، ينصُّ تقرير التقييم الذاتي على أن المحددات الوصفية لمستوى الإطار الوطني للمؤهلات تستخدم للتأكد من أن كل مقرر من المقررات الدراسية، وبالتالي البرنامج بشكل عام، يقع في المستوى نفسه والمطلوب من حيث المعارف والمهارات. علاوة على ذلك، فإن مخرجات التعلم التي تم ربطها بالمخرجات السابقة للبرنامج (8 مخرجات)، لم يتم ربطها بالمخرجات المعدلة حديثًا (5 مخرجات) محل المراجعة. ويشير تقرير التقييم الذاتي أيضًا إلى أن مجال الدراسة الخاص بالبرنامج ومحتواه قد خضعا للمقايسة المرجعية إزاء التعريف الخاص بمواصفات برنامج ماجستير الآداب الذي وضعته الوكالة البريطانية لضمان الجودة، والمنصوص عليه في قانون جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة (2010)، وهو ما ترى اللجنة أنه "متسق". ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنه تم إجراء مقايسة مرجعية لأهداف البرنامج التعليمية، ومخرجاته، ومقرراته إزاء برامج أخرى على المستوى الإقليمي والدولي. بينما لم يتبين من المعلومات الواردة في تقرير التقييم الذاتي، ولا من الأدلة المقدمة كيف أن مواصفات طلبة البرنامج تتوافق مع تلك الواردة في تعريف الوكالة البريطانية لضمان الجودة، وكيفية إدارة عملية المقايسة المرجعية، وما هو نطاق المقايسة المرجعية في حالة محاذاة المقررات الدراسية المطروحة فقط، وكيفية استخدام نتائج المقايسة المرجعية؛ للاسترشاد بها في تحسين البرنامج. وقد تأكدت اللجنة أثناء المقابلات من إجراء مقايسة مرجعية غير رسمية العام الماضي؛ لمقارنة بنية المقررات الدراسية. وتقر اللجنة بالجهود المبذولة من قبل القائمين على البرنامج في إجراء مقايسة مرجعية بصفة غير رسمية لبعض جوانب البرنامج؛ للتَّحقق من محاذاة معاييره الأكاديمية. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أن الإجراءات التي تنص عليها سياسة المقايسة المرجعية الرسمية الخاصة بجامعة البحرين لا يتم الالتزام بها، كما أن المقايسة المرجعية لا ينبغي أن تقتصر على الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة، والمقررات الدراسية المطروحة فقط، وإنما ينبغي أن تشمل جوانب أخرى مثل التقييمات، ومعايير القبول (انظر الفقرة: 2.1)، وإنجازات الخريجين. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء

مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج بما في ذلك المعايير الأكاديمية، ومعايير القبول، وذلك بالتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالجامعة.

3.3 لدى الجامعة سياسة وإجراءات للتقييم ملائمة (على نحو ما ذكر سابقا في الفقرة: 1.7). ومن الأمثلة على تطبيق هذه السياسة – وفقًا لما أكدته المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس– تقديم مخطط لمحتوى المقرر الدراسي إلى طلبة البرنامج، خلال الأسبوع الأول من الفصل الدراسي، يحتوي على معلومات عامة عن المقرر، وخطة للتقييم، وكيفية تقديم التظلمات بشأن الدرجات، وأوزان التقييمات التي تضعها الجامعة للامتحانات النهائية. وقد تبين من المقابلات أنَّ أعضاء هيئة التدريس في البرنامج مسئولون بشكل رئيس عن التأكد من تطبيق إجراءات وسياسة التقييم، باستثناء المراجعات الخاصة بالدرجات، والتي يتولى مسئوليتها رئيس القسم. وتشير نتائج استطلاع آراء الطلبة إلى أنَّ أعضاء هيئة التدريس يطبقون قوانين ولوائح التقييم المتاحة على الموقع الإلكتروني، وهو ما أكده الطلبة أثناء المقابلات. وكما لوحظ سابقًا في (الفقرة: 1.7)، تشير الأدلة إلى وجود اتساق في تطبيق التقييمات، واستخدام كل من أدوات التقييم التكويني والتقييم التجميعي، فضلاً عن تقديم التغذية الراجعة للطلبة بشكل سريع. بينما تلاحظ اللجنة أن السياسة الخاصة بمكافحة الانتحال الأكاديمي لا يتم الالتزام بها، وأن أعضاء هيئة التدريس يفضلون تطبيقها على المستوى الداخلي. وباستثناء الاستعانة بمحكمين خارجيين لتدقيق الرسائل العلمية، فإنه لا يوجد تدقيق لتقييمات المقرر الدراسي؛ للتأكد من أن التقييم يتسق مع مخرجات التعلم. علاوة على ذلك، فقد تبين من ملفات المقررات الدراسية التي تم تقديمها خلال الزيارة الميدانية، أنه لا يتم تقديم وصف تفصيلي لكل تقييم على حدة، كما أن هناك تفاوتًا في استخدام التوصيف المناسب. وكذلك لا توجد أدلة عن إجراء مراجعة منهجية لسياسات وإجراءات التقييم. وتقدر اللجنة أن سياسات وإجراءات التقييم معروفة ومتاحة لاطلاع الطلبة عليها، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس يستخدمون أدوات التقييم والمخططات الخاصة بتوزيع الدرجات، والتي ترد ضمن توصيفات المقرر الدراسي، وأن التغذية الراجعة يتم تقديمها للطلبة بشكل مناسب. وعلى الرغم من ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق نظام رسمي ذو خطوط واضحة للمسئولية؛ لضمان أنَّ البرنامج يطبق جميع جوانب سياسة التقييم الخاصة بالجامعة، والتي تشمل تدقيق التقييمات، واستخدام التعليمات الخاصة بالتصحيح، ومعالجة الانتحال الأكاديمي.

3.4 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، توجد آليات لضمان التوافق بين التقييمات والمخرجات، والتأكد من تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين، ومن أمثلة هذه الآليات: توصيفات المقرر الدراسي، واستمارة تقييم المقرر، في حين لا توجد أدلة تشير إلى ربط تقييمات المقرر الدراسي مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بطريقة ملائمة، أو قياس المخرجات بشكلٍ مناسبٍ. فعلى سبيل المثال، في بعض العينات من توصيفات المقررات الدراسية يتمُّ ربط تقييمات المقرر الدراسي بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلًا من مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر: (ENGL 543, 545, 547)، وفي بعض المقررات مثل: (ENGL 541, 543, 547) يكون الربط بين بعض مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج غير واضح، فضلاً عن وجود بعض المقررات الأخرى (ENGL 543, ENGL 547) التي يتم ربطها بعددٍ من مخرجات تعلم البرنامج أكثر من تلك المذكورة في تقرير التقييم الذاتي، ويمكن أنْ يرجع السبب في ذلك إلى التغييرات التي أدخلت على البرنامج حديثًا، وأن هناك بعض مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات غير قابلة للقياس، مثل طريقة صياغة المخرج "لديهم وعي...." في مقرر: (ENGL 542). وفي جميع الحالات، فإنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية لا يتم قياسها بطريقة ملائمة، حيث يعد المخرج متحققًا إذا حصل الطالب على متوسط درجات أكثر من (+70)؛ مما لا يتفق مع النسبة المطلوبة من قبل الجامعة للنجاح في مقررات برنامج الماجستير، وكذلك لا يراعي قياس كل مخرج على حدة، أو قياس نسبة الطلبة الذين حققوا إنجاز مخرجات التعلم. وأثناء المقابلات، وبعد مراجعة استمارات التقييم، تبين أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات لا يتم قياسها بشكل فردي (كل مخرج على حدة). إلى جانب عدم دقة ربط التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وكذلك بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ مما يجعل من الصعب التأكد إذا كانت المعايير الأكاديمية مضمونًا تحققُها أم لا. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل المواءمة بين تقييمات المقرر الدراسي، ومخرجات التعلم المطلوبة له؛ لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين.

3.5 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة تشمل متطلبات التدقيق الداخلي (القبلي والبعدي) للتقييمات. وينصُّ الدليلُ الإرشاديُّ الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة على أن مبادئ "عمليات التدقيق الداخلي" في جامعة البحرين تهدف إلى التأكد من أن جميع التقييمات يتم تطبيقها على نحو متسق. وكما ذكر سابقًا (في الفقرة: 3.3)، توصلت لجنة

المراجعة من خلال المقابلات ومن الأدلة المقدمة، غياب نظام رسمي للتدقيق الداخلي (القبلي والبعدي) للتقييمات يتم من خلاله وضع أدوات للتقييم، وإعطاء درجات على إنجازات الطلبة، باستثناء وجود ممتحن داخلي لتقييم رسالة الماجستير، وهو مسئول عن فحص إنجازات الطلبة فقط. بينما علمت اللجنة – أثناء مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أنهم في بعض الأحيان يجتمعون بصفة غير رسمية لمناقشة إنجازات الطلبة ودرجاتهم، ولكن لم تقدم أدلة موثقة على ذلك. كما تشير الأدلة المقدمة إلى أن عملية التدقيق غير الرسمي تعد غير فعالة في اكتشاف المشكلات الموجودة في أدوات التقييم المستخدمة أو منعها، مثل المشكلة المتعلقة بعدم التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات (انظر الفقرة: 3.5). ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الاعتدال الداخلي الرسمي بالتوافق مع إجراءات الجامعة، ووضع آليات لقياس مدى فاعلية التدقيق الداخلي، وضمان عدالة التقييم وصرامته.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة للتدقيق، والامتحانات، وتقييم الطلبة تغطي متطلبات التدقيق الخارجي للتقييم. علاوة على ذلك، فإن الدليل الإرشادي لمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة ينصُّ على أنَّ "التغذية الراجعة من التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات، ونتائجه تدعم التطوير المستمر للممارسات الجيدة"، وتنصُّ أيضًا على أنَّ "التدقيق الخارجي للتقييمات يجب أن يطبق على تلك البرامج التي لا تخضع لأي دورة من دورات المراجعة المعتمدة"، كما هو الحال في هذا البرنامج. وقد توصلت لجنة المراجعة – من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات – إلى أنه لا يوجد نظام مفعل للتدقيق الخارجي، وكذلك لا توجد آليات مفعلة تسمح بوجود تغذية راجعة عن تقييم المقررات. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من مشاركة الممتحنين الخارجيين في لجنة تحكيم رسائل الماجستير، وتقديمهم تقارير موجزة متضمنة لتوصياتهم، فإنه لا يوجد دليل على وجود تدقيق خارجي لرسائل الماجستير على مستوى البرنامج بشكل عام؛ لضمان الاتساق في إعطاء الدرجات بين مختلف لجان التحكيم. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ نظام التدقيق الخارجي للجامعة، وتقييم مدى فاعليته.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص عينات من أعمال الطلبة المقيمة، ووجدت أنَّ أدوات التقييم ملائمة – بشكل عام – لمستوى برامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية على مستوى المنطقة، فضلا عن تنوع أدوات التقييم المستخدمة (عروض توضيحية، وتقارير، ودراسات الحالة،

والامتحانات)؛ مما يسمح بتقييم كل من جوانب المعرفة النظرية والتطبيقات العملية. ويتضح من ملفات المقررات الدراسية أن مستوى الإنجاز المتحقق في عينات من أعمال الطلبة هو مستوى ملائم – بشكل عام – لنوع البرنامج ومستواه، كما أن توزيع الدرجات يتبع في الغالب المنحنى الطبيعي لتوزيعها. غير أن مستوى العمل في بعض المهام التحريرية لعدد قليل من الطلبة كان دون المستوى المتوقع من طلبة يدرسون في برنامج للماجستير. وتقر لجنة المراجعة بتنوع أدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، وأن مستوى إنجاز الطلبة ملائم – بشكل عام – لنوع البرنامج ومستواه بالنسبة للنطاق الإقليمي. ولكن تنصح لجنة المراجعة الكليةَ بالبحث عن طرائق لتعزيز مهارة الكتابة لدى الطلبة الذين يحتاجون إلى مزيد من الدعم في هذا الشأن؛ للتأكد من أن كافة الجوانب في أعمال الطلبة ذات مستوى ملائم لدرجة الماجستير.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يستخدم اثنتين من الطرائق الرئيسة في تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج: طريقة مباشرة باستخدام استمارة تقييم المقررات لقياس مخرجات البرنامج من خلال قياس مخرجات المقررات الدراسية المرتبطة بها، وطريقة غير مباشرة باستخدام استطلاعات رأي الخريجين والطلبة الذين هم على وشك التخرج. كما يوجد إجراء آخر يستخدم في تقييم الرسائل وهو الاستعانة بالممتحنين الخارجيين والداخليين. وكما ذكر سابقًا، فإن عدم قابلية بعض مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية للقياس، فضلاً عن قلة التوافق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وكذلك عدم قياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل منفصل؛ قد أدت إلى صعوبة قياس مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل مناسب (انظر الفقرات: 1.3، 1.5، 3.4). ونظرًا إلى أن قياس كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل منفصل لم يتم تفعيله بعد (انظر الفقرة: 3.4)، فإنه من غير الممكن قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. بينما تبين من استطلاعات آراء الخريجين، وأرباب الأعمال أن لديهم مستوىً معقولًا من الرضا تجاه قدرات الخريجين، على الرغم من انخفاض نسبة الاستجابة لهذه الاستطلاعات. كما تأكد من خلال المقابلات أنَّ استطلاعات آراء الخريجين، وأرباب الأعمال لا يتم إجراؤها بشكل منتظم. غير أنَّ المحكمين الخارجيين لرسائل الماجستير قد أعربوا عن رضاهم تجاه مستوى إنجاز الطلبة في رسائلهم العلمية. وتشير ملفات المقررات الدراسية إلى أن إعطاء الدرجات يتبع في الغالب المنحنى الطبيعي لتوزيعها الذي يتميز بالدقة الشديدة، مع مراعاة ألا يتم تحديد الطلبة المفصولين من البرنامج؛ بناء على درجاتهم النهائية

(كما ذكر في الفقرة: 2.2) وتستنتج لجنة المراجعة أن هناك قصورًا في التفاصيل الواردة بشأن كيفية قياس إنجازات الخريجين داخليًّا بشكل منهجي، ثم التأكد من تحققها عن طريق الفحص الخارجي المستقل. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات فعالة؛ لضمان أن مستوى إنجاز الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 وفقًا لدليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، فإن تحليل دفعات الطلبة ينبغي أن يتم في البرامج الأكاديمية بشكل منتظم، وقد قدم مسئولو البرنامج بيانات بشأن عدد الطلبة المقبولين فيه، والطلبة المسجلين فيه أيضًا، والخريجين، وعدد الطلبة الذين غادروه، وطول مدة الدراسة فيه. وتظهر البيانات المقدمة عن الطلبة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أن الطلبة المقبولين في البرنامج وصل عددهم في العام 2014–2015 إلى أكبر عدد (15 طالبًا)، ولحق بهم في السنة التالية (6) طلبة. ومعظم الطلبة من الإناث، وممن يحملون الجنسية البحرينية (تقريبًا 80%)، إضافةً إلى نسبة صغيرة من الطلبة الأجانب القادمين من دول المنطقة. وتلاحظ اللجنة أن أسرع دفعة تخرجت في البرنامج كانت دفعة العام 2012، حيث إن (30%) من الطلبة أتموا دراسة البرنامج في (4) سنوات، وحوالي (15%) من دفعة العام 2011، ظلوا لمدة (6) سنوات لإتمام دراستهم فيه. علاوة على ذلك، فإنه منذ بدء البرنامج، وصل إجمالي عدد الطلبة المفصولين منه إلى حوالي (15%)، كما وصل عدد الطلبة المنسحبين منه إلى (9%). غير أنَّ اللجنة قد أبلغت خلال المقابلات أن القسم المسئول عن التسجيل في البرنامج من الممكن أن يقدم البيانات المطلوبة، كما لوحظ عدم وجود أدلة تشير إلى أن البرنامج يقوم بإجراء تحليل منهجي لدفعات الطلبة، ومتابعة تقدمهم على مدار سنوات الدراسة، وكذلك لوحظ وجود تفاوت بين البيانات المختلفة التي قدمت. كما لم تقدم أدلة تشير إلى أن نتائج بيانات الدفعات يتم تحليلها، أو استخدامها للاسترشاد بها في عملية صنع واتخاذ القرار في البرنامج. وتلاحظ اللجنة أنَّ معدلات فصل الطلبة من البرنامج تتوافق مع المعدلات المماثلة بالجامعات الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، في حين يرتفع معدل الفترة الزمنية التي يستغرقها الطلبة لاستيفاء متطلبات التخرج، وإتمام البرنامج عن المعدلات الطبيعية، ولم تقدم إلى اللجنة أدلة بشأن إجراء تحليل لمعرفة الأسباب وراء ذلك. وكذلك لم تقدم أي أدلة بشأن الوجهة الأولى للخريجين بعد تخرجهم. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء تحليل منهجي لدفعات الطلبة، ودراسة الأسباب وراء طول المدة

الزمنية التي يحتاجها الطلبة لاستكمال متطلبات البرنامج، ووضع خطة للتخفيف من هذه الأسباب، وجمع البيانات عن الوجهة الأولى للخريجين بعد تخرجهم.

3.10 كجزء من متطلبات البرنامج، يجب على الطلبة الانتهاء من رسالة الماجستير، التي تحتاج إلى (9) ساعات معتمدة، ويمكن للطلبة التسجيل فيها بعد الانتهاء من المقررات الدراسية المطلوبة في الفصل الدراسي الرابع أو بعد ذلك. كما توجد سياسة وإجراءات تتعلق بالرسالة على مستوى الجامعة كتلك التفاصيل المتعلقة ببنود مثل: معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس كمشرفين، والاستمارات المطلوبة لعملية التسجيل والتقييم، ودليل كتابة الرسالة، والمسئوليات التفصيلية لكل من طالب الدراسات العليا، والمشرف على الرسالة. وترى اللجنة أن هذه اللوائح مناسبة لرسالة الماجستير كأحد عناصر البرنامج، وهي متاحة للاطلاع عليها على موقع عمادة الدراسات العليا الإلكتروني. كما علمت اللجنة أثناء المقابلات أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة لديهم وعي بهذه اللوائح المتعلقة بالمهام البحثية ذات الصلة بموضوع الرسالة، وتلك المتعلقة بالمشرف عليها، بالإضافة إلى لجنة التحكيم الخاصة بتقييم الرسالة، والتي تتكون من محكم داخلي، ومحكم خارجي، والمشرف على الطالب. وقد قدمت إلى اللجنة عينات من رسائل الطلبة العلمية، وعناوين بعض الرسائل التي تم تقديمها خلال الفترة من 2002–2017، وتلاحظ اللجنة وجود أدلة على تقديم تغذية راجعة من قبل الممتحنين الخارجيين؛ من أجل إجراء تعديلات. والمشرف الداخلي يتحقق من أن التعديلات المُوصَىَ بها تم استكمالها قبل مناقشة الرسالة؛ وذلك باستخدام نموذج موحد، ونموذج آخر لاستكمال التعديلات بعد الانتهاء من مناقشة الرسالة، ويتم التوقيع عليهما من قبل أعضاء لجنة التحكيم. وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظ المحكمان الخارجيَّان خلال المقابلات أنهما لا يتلقيان تغذية راجعة بشأن التعديلات التي طبقت على الرسائل؛ بناء على تعليقاتهما. بالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظت اللجنة خلال المقابلات أنَّ الطلبة يشعرون بالرضا تجاه الخبرة التي حصلوا عليها من عنصر البحث الخاص برسالة الماجستير، كما يرى المشرفون الخارجيون أن مستوى عمل الطلبة المبذول في رسائل الماجستير يوازي نظيره على المستوى الإقليمي. وتقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات واضحة لدعم عملية إدارة رسالة الماجستير وتقييمها، حيث تنفذ هذه السياسات بفاعلية، كما يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة، كما علمت اللجنة خلال المقابلات أن سياسة الانتحال الأكاديمي لا يتم تنفيذها بشكل صارم. وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من أن سياسة منع الانتحال الأكاديمي يتم تطبيقها بشكل متسق (انظر الفقرة: 3.3)، وتنصح أن يطبق البرنامج آلية

لمتابعة تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالرسالة، وتقديم تغذية راجعة للمحكمين الخارجيين بشأن توصياتهما حول التعديلات التي تحتاجها الرسالة.

3.11 ينص دليل الجودة الخاص بالجامعة على أنه ينبغي أن تستفيد البرامج من لجانها الاستشارية؛ للحصول على تغذية راجعة منها بشأن الاحتياجات المهنية واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى توفير صلاحيات واضحة للجنة. ووفقا لتقرير التقييم الذاتي، يستفيد برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية من اثنين من اللجان الاستشارية: اللجنة الاستشارية للبرنامج، والتي تضم الخريجين وأرباب الأعمال، واللجنة الاستشارية الخاصة بالطلبة. ومن خلال المقابلات التي عقدت مع أعضاء اللجنة الاستشارية للطلبة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ اللجنة الاستشارية للطلبة تمَّ تأسيسها قبل الزيارة الميدانية بأسابيع قليلة، وأنَّ أعضاءَها لم يعقدوا اجتماعهم الأول بعد. وقد أبلغوا اللجنة أنَّهم قد تلقوا الصلاحيات الخاصة بهذه اللجنة، ويتطلعون إلى المشاركة فيها. وخلال اللقاء مع اللجنة الاستشارية للبرنامج، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هذه اللجنة تمثل لجنة استشارية لكل من برنامج البكالوريوس، وبرنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية. وقد أعلنوا عن عقدهم اجتماعين، وهو ما دلت عليه محاضر الاجتماعات. كما ذكر ممثلون عن اللجنة الاستشارية للبرنامج أنهم قد تلقوا صلاحيات اللجنة، ووضعوا عدة توصيات لتحسينه، لكن لم يتم إبلاغهم باتخاذ أي إجراءات؛ بناء على توصياتهم من الاجتماعات السابقة التي عقدت خلال الفترة من مارس2017، إلى نوفمبر 2017. ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، توصلت لجنة المراجعة إلى أن أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج لديهم تخصصات ملائمة، ولكن لا توجد أدلة على أن التوصيات الصادرة عن هذه اللجان الاستشارية التي تم تشكيلها حديثًا يتم استخدامها بشكل منهجي؛ للاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرار. وتقر لجنة المراجعة بجهود القسم في تشكيل اللجان الاستشارية، وأن هناك صلاحيات واضحة لهذه اللجان على مستوى المؤسسة. بينما توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة باللجان الاستشارية للبرنامج؛ للحصول على تغذية راجعة منهم، والعمل على تنفيذ توصياتهم؛ من أجل تحسين البرنامج.

3.12 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يقوم البرنامج بجمع التغذية الراجعة لقياس رضا الجهات ذات العلاقة تجاه المعايير الخاصة بمواصفات الخريجين، وذلك باستطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك

التخرج، واستطلاع آراء الخريجين، وأرباب الأعمال. ووجدت اللجنة من خلال استطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج خلال الثلاث سنوات الماضية، أن خريجي البرنامج يشعرون بالرضا تجاه ما اكتسبوا من المعارف والمهارات اللازمة لعملهم بكفاءة في سوق العمل. كما تبين من خلال استطلاعات الرأي الحالية للخريجين أن البرنامج يجهز الطلبة بالقدرات التحليلية والمعارف والمهارات اللغوية المناسبة لهم؛ من أجل العمل والتعلم مدى الحياة. بينما تلاحظ اللجنة أنَّ عدد المشاركين في هذه الاستطلاعات قليل للغاية، ومعدل الاستجابة لها لم يتم الإشارة إليه؛ مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على جميع الخريجين. كما أنَّ معظمَ منْ شاركوا في هذه الاستطلاعات لم يتم التواصل معهم من قبل قسم اللغة الإنجليزية وآدابها منذ تخرجهم. وعقدت اللجنة مقابلات مع الخريجين وأرباب الأعمال، ووجدت أنهم يشعرون بالرضا نسبيًّا عن مستوى أداء خريجي البرنامج. وقد أشار أرباب الأعمال إلى أخلاق خريجي البرنامج الجيدة في العمل، كما أشار الخريجون إلى قدرتهم على التقدم في وظائفهم. في حين يرى كل من الخريجين وأرباب الأعمال أن طلبة البرنامج في حاجة إلى تعزيز إلمامهم بالتكنولوجيا بشكل أكبر، وأنه من المفيد تزويد البرنامج بمقرر للترجمة. وتقدر اللجنة وجود رضا عام بين الخريجين وأرباب الأعمال تجاه المعايير الخاصة بتوصيفات خريجي البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، استنتجت اللجنة من الأدلة والمقابلات أنه لم يتم إجراء استطلاعات رأي منظمة لأرباب الأعمال والخريجين، كما أنَّ الجهات التي قابلتها اللجنة لم تتذكر أنَّها مَلأتِ اِستطلاعات في الآونة الأخيرة. ولذا، تحث لجنة المراجعة الكلية بأن تتأكد من رضا جميع الجهات ذات العلاقة بطريقة أكثر منهجية، وأن تحسن من معدل الاستجابة لجميع استطلاعات الرأي المطبقة (انظر الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين منصوص عليها على مستوى الجامعة، ومعروفة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- سياسات وإجراءات التقييم يتم إبلاغها جيدًا للأطراف ذوي العلاقة، وهي متاحة لاطلاع الطلبة عليها، وأعضاء هيئة التدريس يستخدمون أدوات التقييم والمخططات الخاصة بتوزيع الدرجات التي ترد ضمن توصيفات المقرر الدراسي، كما أنَّ التغذية الراجعة يتم تقديمها للطلبة بشكل سريع.

- توجد سياسات وإجراءات واضحة لدعم عملية إدارة رسالة الماجستير وتقييمها، حيث تنفذ هذه السياسات بفاعلية، كما يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة.
- يوجد رضا عام بين الخريجين وأرباب الأعمال تجاه المعايير الخاصة بمواصفات خريجي البرنامج.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- إجراء مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج بما في ذلك المعايير الأكاديمية، ومعايير القبول، وذلك بالتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالجامعة.
- تطبيق نظام رسمي بخطوط واضحة للمسئولية؛ لضمان أن البرنامج يطبق جميع جوانب سياسة التقييم الخاصة بالجامعة، والتي تشمل تدقيق التقييمات، واستخدام التعليمات الخاصة بالتصحيح، والتعامل مع الانتحال الأكاديمي.
- تعديل المواءمة بين تقييمات المقرر الدراسي، ومخرجات التعلم المطلوبة له؛ لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين.
- تطبيق الاعتدال الداخلي الرسمي بالتوافق مع إجراءات الجامعة، ووضع آليات لقياس مدى فاعلية التدقيق الداخلي، وضمان عدالة التقييم وصرامته.
- تطبيق نظام الاعتدال الخارجي للجامعة، وتقييم مدى فاعليته.
- تطبيق إجراءات فعالة؛ لضمان أن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات تعلمه المطلوبة.
- إجراء تحليل منهجي لدفعات الطلبة، ودراسة الأسباب وراء طول المدة الزمنية التي يحتاجها الطلبة لإتمام متطلبات البرنامج، ووضع خطة للتخفيف من هذه الأسباب، وتجميع البيانات عن الوجهة الأولى للخريجين بعد تخرجهم فيه.
- الإسراع في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة باللجان الاستشارية للبرنامج؛ للحصول على تغذية راجعة منهم، والعمل على تنفيذ توصياتهم؛ من أجل تحسين البرنامج.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتم إدارة البرامج التي يقدمها قسم اللغة الإنجليزية وآدابها وفقًا لسياسات وإجراءات ولوائح جامعة البحرين، والتي تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات، وتسترشد بدليل الجودة. ومن أمثلة السياسات والإجراءات المعمول بها (إستراتيجية التقييم، وسياسة ترقية أعضاء هيئة التدريس، وسياسة تقييم أدائهم السنوي، وسياسة منع الانتحال الأكاديمي، وسياسة تعزيز ضمان الجودة، ولوائح الدراسات العليا). كما اجتمعت اللجنة مع الموظفين الإداريين والأكاديميين الذين أكدوا أن هذه السياسات والإجراءات يتم إبلاغها لهم وللطلبة عن طريق البريد الإلكتروني، والموقع الإلكتروني، واليوم التعريفي، وكذلك عن طريق مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية. وأكد أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم أنه في استطاعتهم مناقشة بعض هذه السياسات والإجراءات المستخدمة؛ لتعزيز جودة تقديم البرنامج مثل تلك العمليات المتعلقة بتقديم المشورة، وتعديل أهداف البرنامج ومخرجاته، وتقديم تظلم عن الدرجات. ويتم إدراج السياسات والإجراءات المتعلقة بالطلبة في كتيبهم الإرشادي، كما أنها متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وجميع الطلبة الذين تمت مقابلتهم على دراية جيدة بها. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات ولوائح على مستوى المؤسسة تكفي لإدارة البرنامج بشكل فعال، وأنَّ الجامعة تبلغ هذه السياسات إلى جميع الجهات ذات العلاقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسات مثل (المقايسة المرجعية، والتقييم التكويني، والتدقيق (كجزء من السياسة العامة للتقييم)، وعبء التدريس، والمراجعة السنوية) لم يتم ذكرها بوضوح، ولم تتضح كيفية مراجعتها، كما أن هناك خللًا في تطبيقها، ومن ثم تحث لجنة المراجعة الكلية أن تتابع تنفيذ هذه السياسات؛ لضمان تطبيقها بطريقة فعالة ومتسقة، كما هو مبين في هذا التقرير.

4.2 يتم إدارة البرنامج بشكل أساسي من قبل رئيس القسم الذي يترأس مجلس القسم المسئول عن اتخاذ القرارات الأكاديمية الرئيسة. وينص تقرير التقييم الذاتي – وكذلك المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين – على أن الهيكل الذي يدعم البرنامج هو مجلس الجامعة (الإدارة العليا)،

ومجلس الكلية (العميد، ورؤساء الأقسام، وممثلون عن الإدارة العليا للأقسام)، ومجلس القسم (أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم)، ولجان القسم (مثل لجنة الدراسات العليا التي تجتمع بصفة منتظمة)، وممثلون عن الأقسام الفرعية، ومنسقو المقررات الدراسية. وخلال المقابلات علمت لجنة المراجعة أنَّ المسئول عن الاهتمام بالمعايير الأكاديمية للبرنامج هو رئيس القسم بالتعاون مع مجلس القسم. كما تبين أن هناك خطوطًا للمسئولية (التسلسل الإداري) تتسم بالوضوح والشفافية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين. وتقر لجنة المراجعة أنَّ لدى البرنامج هيكلًا واضحًا وشاملًا للتسلسل الإداري يعكس وجود خطوط للتواصل تتسم بالشفافية، وتدعم القيادة المسئولة للبرنامج. ولكن الهيكل الذي يدعم هذا التسلسل الإداري للبرنامج، وبصفة خاصة اللجان وعملية انتقال السلطات، من الممكن أن يكون أكثر فاعلية. ووفقًا للمقابلات التي عقدت مع مختلف أعضاء هيئة التدريس، ومن محاضر اجتماع اللجان، فإن هناك تباينًا فيما بينها من حيث عدد الاجتماعات، ومواعيد الاجتماعات، وعدد الأعضاء. وقد لاحظت اللجنة أيضًا أنَّ اللجان تتنوع من حيث اختلاف أساليب التوثيق، وهي تفتقر إلى وجود رؤية واضحة، وجداول للاجتماعات، ومدة محددة للخدمة، وعضوية دائمة. علاوة على ذلك، عند تعيين عضو جديد، فإنه لا يوجد نقل أو تسليم رسمي للإدارة، على نحو ما أكدته المقابلات. كما أنَّ هذه المسائل تؤثر تأثيرًا سلبيًّا على إدارة البرنامج بشكل عام. وعليه، تنصح لجنة المراجعة الكليةَ بأن تتأكد – بشكل أكبر – من أن جميع اللجان لديها رؤية واضحة، ومواعيد محددة للاجتماعات، ومدة زمنية معروفة للخدمة في اللجان، فضلا عن وضوح عملية انتقال الإدارة بين القادة السابقين والقادة الحاليين على جميع المستويات.

4.3 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ لجنة ضمان الجودة في القسم هي المسئولة عن متابعة البرنامج، وتقييمه، وتنفيذ التعديلات على مستوى القسم من خلال مكتب ضمان الجودة التابع لكلية الآداب، ومن خلال نظام الإشراف الخاص بمكتب ضمان واعتماد الجودة على مستوى الجامعة. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ لجنة ضمان الجودة في القسم تتألف من أعضاء هيئة تدريس البرنامج الذين يعملون بالتنسيق مع المجلس الاستشاري للبرنامج، والمجلس الاستشاري للطلبة، على حسب ما ورد في دليل الجودة. ويضطلع مركز ضمان واعتماد الجودة بالمسئولية الكاملة عن ضمان جودة البرنامج على مستوى الجامعة، ويتولى رئاسته المدير التنفيذي للجنة ضمان الجودة بالتعاون مع (10) من مديري الجودة القادمين من جميع كليات الجامعة. وقد تم تقييم القسم من قبل مركز

ضمان واعتماد الجودة على أوقات متفرقة في 2014 و2015؛ وبناءً على ذلك صدرت تقارير للتحسين. ونتج عن هذه التقارير وضع خطة لتحسين القسم في العام 2016، وقد تمت الموافقة عليها أثناء اجتماع مجلس القسم لتطبيقها ومتابعة تنفيذها في ديسمبر العام 2017. وقدمت إلى اللجنة أدلة بشأن اجتماعات لجنة ضمان الجودة في القسم؛ لدعم مشاركتها في ضمان الجودة. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام رسمي لإدارة الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وهو – إلى حد ما – مطبق على مستوى البرنامج. بينما تلاحظ اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت – عدم وجود صلة بين سياسة/ إجراءات الجودة المنصوص عليها بشكل واضح، والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع، والذي لم يتحقق إلا مؤخرًا. فهناك المجالس الاستشارية لكل من البرنامج والطلبة التي تم تشكيلها حديثًا، فضلاً عن وجود تعارض بين عضوية المجلسين (انظر الفقرة: 3.11). بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت لجنة ضمان الجودة في القسم نشاطها مؤخرًا بعقد اجتماعين في نوفمبر 2017، كما أنَّ الملفات الخاصة بتوصيفات المقررات الدراسية، والتي تضم استمارات لمفردات المقرر الدراسي لا يتم إعدادها بشكل جيد، ولا تتبع النموذج الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة (على نحو ما تم مناقشته في الفقرة: 1.3)، ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية ضمان التنفيذ المتسق لجميع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على مستوى الجامعة، فضلًا عن متابعة وتقييم مدى فاعليتها بالنسبة لبرنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية.

4.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى تنظيم وحضور عدة اجتماعات وورش عمل من قبل أعضاء هيئة التدريس في القسم؛ للتأكد من أن لديهم فهمًا عامًّا لنظام ضمان الجودة الداخلية في الجامعة، فضلا عن فهم أدوارهم ومسئولياتهم في هذا الشأن. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن آليات ضمان الجودة قد تم إدخالها في البرنامج منذ عدة سنوات. وعلى الرغم من ذلك، لم تشر الأدلة المقدمة إلى وجود فهم حقيقي؛ لضمان الجودة (ثقافة الجودة) ينتشر على نطاق واسع في القسم إلا مؤخرًا (انظر الفقرتين: 4.1، 4.3). وتبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين – أنه تم توفير العديد من ورش العمل من خلال مركز ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة ومكتب ضمان الجودة في كلية الآداب، وتتضمن هذه الورش تدريبات حول كيفية ربط معايير البرنامج بالإطار الوطني للمؤهلات، وكيفية صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، فضلا عن تحسين معرفتهم

بالإطار العام لضمان الجودة، وكافة عملياته. غير أن اللجنة تلاحظ أن هذه الورش لم يتم عقدها إلا منذ وقت قريب. ووفقا للمقابلات، فإن حضور هذه الورش ليس إجباريًّا، كما لم يتم تقييم مدى فاعليتها بشكل مستمر من خلال المشاركين الذين حضروها. علاوة على ذلك، فإن تقييمات ورش العمل المقدمة إلى اللجنة كانت باللغة العربية فقط، وهو ما يعد غير مناسب بالنسبة لبرنامج ماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية، وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس غير الناطقين باللغة العربية الذين يقدمون البرنامج، كما أعرب أعضاء هيئة التدريس والموظفين المساندين الذين تم مقابلتهم عن فهمهم دورهم في إدارة نظام الجودة في البرنامج. على الرغم من ذلك، وكما يتضح من المقابلات، وتقرير التقييم الذاتي، وملفات المقررات الدراسية التي تم فحصها على أرض الواقع، فإنه رغم التحسن الملموس في الإلمام بثقافة الجودة على مستوى البرنامج، فإنه لا يوجد فهم شامل لأسباب استخدام هذه الآليات والمعايير المطلوبة للجودة. ويوجد في تقرير التقييم الذاتي تناقضات واضحة وعناصر مفقودة؛ رغم تأكيد أعضاء هيئة التدريس أنه قد خضع للفحص عبر عدة مستويات. وتقر لجنة المراجعة التزام أعضاء هيئة التدريس، وتطور مشاركتهم في نظام ضمان الجودة في البرنامج مؤخرًا، خاصة في ظل ما يضطلعون به من العبء الأكاديمي المرتفع، والمسئوليات الإدارية، وتنصح لجنة المراجعة الكليةَ بالبحث عن سبل لزيادة فهم أعضاء هيئة التدريس والموظفين المساندين لأدوارهم في عملية ضمان الجودة؛ للتأكد من فاعلية طرح البرنامج.

4.5 لدى جامعة البحرين لوائح موثقة بشأن طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، حيث تشترط لطرح البرامج الجديدة أن يكون بالتوافق مع رسالة القسم والخطة الإستراتيجية للكلية، واحتياجات سوق العمل، فضلا عن لوائح مركز ضمان واعتماد الجودة الخاصة ببدء برامج جديدة، والتي تشمل عرض الأسباب، وعرض خطة دراسية يمكن تحقيقها، وعرض وجهات نظر الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن الهيكل الكامل للبرنامج المقترح. وتتم الموافقة النهائية على البرامج الجديدة من قبل مجلس الجامعة ومجلس الأمناء. وتقر لجنة المراجعة أن الإجراءات المتخذة لطرح برامج جديدة والموافقة عليها تعد ملائمة.

4.6 لدى جامعة البحرين سياسة تعزيز وضمان جودة البرامج، التي تنص على تقديم تقرير سنوي للتقييم الذاتي إلى مركز ضمان واعتماد الجودة، حيث يتضمن هذا التقرير تحليلاً لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية للبرنامج، والخريجين، وأرباب

الأعمال، واستطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج، والتغذية الراجعة من المجلس الاستشاري للبرنامج، ومن المجلس الاستشاري للطلبة. وتشير الأدلة والمقابلات إلى أن كلية الآداب شهدت مؤخرًا عمل تقييم داخلي تضمن مراجعة ملفات المقررات الدراسية من قبل مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، كما أصدرت تقارير بشأن هذا التقييم في العامين 2014 و2016، فضلا عن وضع خطة للتحسين في العام 2016، كما تم عمل عدة تحسينات شملت تغييرات في الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة، وتغييرات أخرى كجزء من خطة التحسين. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن التقييم الداخلي شارك فيه أعضاء من مركز ضمان واعتماد الجودة، بالإضافة إلى عضو واحد متخصص في مجال البرنامج. وعلى الرغم من إصدار تقرير التقييم الداخلي باللغة العربية، غير أنه تم ترجمة نقاط محددة فيه إلى الإنجليزية؛ من أجل أن يكون ملائما لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها. بالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى القسم بالتعاون مع مركز ضمان واعتماد الجودة تقييما لبعض المقررات الدراسية، فضلاً عن استطلاعات الرأي الخاصة بالطلبة الذين هم على وشك التخرج، واستطلاعات الرأي الخاصة بقياس رضا الطلبة الحاليين. بينما لم تقدم إلى اللجنة أدلة تفيد بوجود تقييمات لبرنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية يتم إجراؤها سنويًّا وبشكل متوافق. وتقدر اللجنة الجهود المتزايدة التي تقوم بها كل من الكلية والجامعة للتقييم الداخلي للبرنامج، واستخدام التغذية الراجعة الخاصة بعملية المراجعة للاسترشاد بها في التحسينات التي يتم إدخالُها على البرنامج، وتنصح لجنة المراجعة الكليةَ أن تضمن تنفيذ المراجعة السنوية للبرنامج بشكل متسق على مستوى كل من الكلية والقسم، وأن تعزز من الآليات المستخدمة في متابعة تنفيذ خطط التحسين.

4.7 توضح السياسة المؤسسية لجامعة البحرين الخاصة بتعزيز وضمان جودة البرنامج أنه ينبغي أن تتضمن المراجعة الدورية للبرنامج التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ للتأكد من تنفيذ مخرجات التعلم وضمان فاعلية المنهج الدراسي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لدليل الجودة الخاص بمركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، يعتمد البرنامج على المراجعات التي تنفذ داخل الكلية من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، كما يعتمد على الاعتراف به من قبل الإطار الوطني للمؤهلات. غير أن هذه أول مراجعة يتم إجراؤها من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب على البرنامج، كما لم يتم بعد تحديد وضعه بالنسبة للإطار الوطني للمؤهلات. ووفقا للمقابلات، فإن المراجعات الدورية الداخلية للبرنامج يتم تنفيذها من قبل مركز ضمان واعتماد

الجودة في الجامعة كل (5) سنوات. علاوة على ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عملية المراجعة الداخلية تتطلب أن يقوم مركز ضمان واعتماد الجودة في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة التابع للكلية، ومركز ضمان الجودة في القسم بتجميع التغذية الراجعة من الموظفين الأكاديميين، والطلبة (كل فصل دراسي)، والطلبة الذين هم على وشك التخرج (كل فصل دراسي)، والجهات المعنية الأخرى مثل أرباب الأعمال والخريجين (كل سنة أو سنتين)؛ لتحديد مستوى رضاهم وآرائهم عن مختلف جوانب البرنامج، ولتقييم مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وترى لجنة المراجعة أن إجراءات المراجعة الخارجية المعمول بها مناسبة، وأن الجهود الحالية للمراجعة الداخلية للبرنامج تسهم بشكل إيجابي في تحسينه. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة أنه لا توجد أدلة تشير إلى إجراء المراجعة الدورية للبرنامج بشكل منهجي تغطي جميع جوانبه، وتشمل التغذية الراجعة من الجهات الخارجية، واستخدام نتائجها في تحسينه. ومن ثَمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التأكد من أن البرنامج يخضع للمراجعة الدورية بشكل منهجي؛ يتم من خلالها تقييمه تقييما شاملا يتضمن كلًّا من المدخلات الداخلية والخارجية، وتستخدم النتائج في تحسينه.

4.8 لدى جامعة البحرين "سياسة تعزيز وضمان وجودة البرامج" التي تنص على أن تطوير البرنامج ينبغي أن يتم من خلال الاسترشاد بالتغذية الراجعة المنظمة من قبل الجهات ذات العلاقة. وتلاحظ اللجنة أنه في كل فصل دراسي تقوم الجامعة بتجميع التغذية الراجعة من الطلبة بشأن عضو هيئة تدريس المقرر، وتقييمات المقررات الدراسية، واستطلاع آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج. كما قدمت إلى اللجنة أدلة بشأن استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرًا؛ بغرض الحصول على التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس، والخريجين، وأرباب الأعمال، إلى جانب الحصول على التغذية الراجعة من اجتماعات المجلس الاستشاري للبرنامج، مع العلم أن المجلس الاستشاري للطلبة لم يعقد اجتماعا بعد. غير أنَّ عدد من أجابوا على هذه الاستطلاعات يشير إلى معدل استجابة قليل للغاية. وتقر لجنة المراجعة بالجهود الكبيرة التي بُذلت مؤخرًا لجمع آراء الجهات ذات العلاقة من مصادر متنوعة؛ من أجل تحسين البرنامج، وأن بعض التعليقات من استطلاعات رأي الطلبة يتم تحليلها (على نحو ما أشارت إليه الأدلة المقدمة). وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا توجد أدلة تشير إلى وجود آلية رسمية تبين كيفية الحصول على التغذية الراجعة بطريقة متسقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في إصدار القرارات الخاصة بالبرنامج بصفة منتظمة، واطلاع الجهات ذات العلاقة عليها، على الرغم من وضع خطة للتحسين في العام 2016. ولذلك، توصي لجنة المراجعة

بأنه ينبغي على الكلية تبني إجراءات أكثر منهجية وصرامة لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في إصدار قرارات بشأن البرنامج، وإبلاغ الجهات ذات العلاقة رسميًّا بالإجراءات المتخذة لمعالجة القضايا التي تم تحديدها.

4.9 يوجد لدى الجامعة العديد من الوحدات، والمراكز، والعمادات التي تقدم مختلف أنشطة التطوير المهني مثل: وحدة التميز في التعليم والقيادة، ومركز زين للتعليم الإلكتروني، وعلى مستوى الكلية يوجد العديد من الفرص لأعضاء هيئة التدريس؛ للحضور والمشاركة في المؤتمرات، والندوات التي تعقد على المستوى المحلي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على شهادات عليا معتمدة دوليًا في الممارسة الأكاديمية PCAP . كما علمت اللجنة أن السياسة الخاصة بتقييم مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس سيتم تطبيقها على مستوى الجامعة في هذا الفصل الدراسي؛ مما سيؤدي إلى ربط احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بتقييمهم السنوي، في حين لم تطلع اللجنة حاليًا على أي أدلة تفيد بوجود عملية رسمية لربط الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالأنشطة الفعلية التي يتم تنفيذها. ويوجد لدى القسم أيضاً لجنة خاصة بالمؤتمرات والندوات، وهي مسئولة عن الأنشطة البحثية، وحضور الندوات والمؤتمرات، ولديها فاعلية كبيرة كما يتبين من محاضر الاجتماعات العديدة، والمراسلات، والاقتراحات. وأكد عددٌ من أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم – استفادتهم من برنامج تطويرهم المهني، وحضورهم المؤتمرات؛ مما يعكس فاعلية أنشطة التطوير المهني (كما يتضح من تقرير التقييم الذاتي والأدلة الأخرى المتنوعة). وتقدر لجنة المراجعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني التي توفرها وحدات ومراكز الجامعة، التي تهدف إلى توفير فرص تطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، وتنصح لجنة المراجعة الكلية بالإسراع في تطبيق الربط المنهجي بين الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وعملية المراجعة السنوية لمستوى أدائهم.

4.10 وفقا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج على المجلس الاستشاري للطلبة، واستطلاع آراء الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الخريجين وأرباب الأعمال لجمع التغذية الراجعة عن احتياجات السوق المحلية. ولكن لم تقدم إلى اللجنة أدلة تفيد بإجراء استشراف منظم لسوق العمل، وهو ما أكدته المقابلات المتنوعة مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. وتقر لجنة المراجعة بالمجهودات الأخيرة التي بذلها القسم؛ للحصول على التغذية الراجعة من مصادر متنوعة؛ من أجل استشراف

احتياجات سوق العمل بشكل غير رسمي على الرغم من محدودية ما توصل إليه من نتائج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضع وتطبق آلية رسمية لاستشراف احتياجات سوق العمل، وأن تستفيد من البيانات التي حصلت عليها في التأكد من أنَّ البرنامج مواكب لاحتياجات سوق العمل ومرتبط بها.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسات ولوائح على مستوى المؤسسة تكفي لإدارة البرنامج بشكل فعال، وأن الجامعة تبلغ هذه السياسات إلى جميع الجهات ذات العلاقة.
- يوجد نظام رسمي لإدارة الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وهو – إلى حد ما – مطبق على مستوى البرنامج.
- الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الكلية والجامعة في التقييم الداخلي للبرنامج، واستخدام التغذية الراجعة من عملية المراجعة للاسترشاد بها في تحسين البرنامج.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني التي توفرها الجامعة من خلال الوحدات والمراكز.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- ضمان التنفيذ المتسق لجميع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على مستوى الجامعة، فضلا عن متابعة وتقييم مدى فاعليتها بالنسبة لبرنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية.
- التأكد من أنَّ البرنامج يخضع للمراجعة الدورية بشكل منهجي يتم من خلاله تقييمه تقييما شاملا يتضمن كلًّا من المدخلات الداخلية والخارجية، ويستخدم النتائج في تحسينه.
- تبني إجراءات أكثر منهجية وصرامة لجمع التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، واستخدام نتائجها للاسترشاد بها في إصدار قرارات بشأن البرنامج، وإبلاغ الجهات ذات العلاقة في الوقت المناسب بالإجراءات المتخذة لمعالجة القضايا التي تم تحديدها.
- وضع وتطبيق آلية رسمية لاستشراف احتياجات سوق العمل، والاستفادة من البيانات التي حصلت عليها في التأكد من أن البرنامج مواكب لاحتياجات سوق العمل ومرتبط بها.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج الماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".